كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

حكايات ابن الأعرابي وأثرها في الدرس النحوي والصرفي

إعداد

د/ عرفه عبد الرحمن سلطان على

مدرس اللغويات

في كلية اللغة العربية بجرجا

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الأول ـ الجزء الأول)

(١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م)

حكايات ابن الأعرابي وأثرها في الدرس النحوي و الصرفي

عرفه عبدالرحمن سلطان على
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – جرجا – مصر
البريد الإلكتروني : arafaali.2040@azhar.edu.eg

الملخص :
تناول البحث حكايات ابن الأعرابي التي تتصل بالدراسات النحوية والصرفية ، وكان الهدف من هذه الدراسة إبراز الظواهر النحوية والصرفية في حكايات ابن الأعرابي ، والوقوف على حقيقتها ، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي ، وقد جاء البحث في مقدمه ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمه ، وثبت المصادر والمراجع ، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الوصف والتفسير والتحليل للظواهر عن طريق جمع المعلومات ، والحقائق ، والملاحظات فيها مع الربط بين النظرية النحوية ، والواقع اللغوي مع مناقشة الآراء المختلفة ، والترجيح بينها ، وقد أثبت البحث أن حكايات ابن الأعرابي شملت كثيرا من أبواب النحو والصرف ، وأنها تعد نوعا من السماع ، والذي هو من أهم أصول النحو العربي ، وأن لها أثراً واضحاً في القاعدة النحوية والصرفية .

الكلمات المفتاحية : حكايات – ابن الأعرابي – الأثر – الدرس النحوي والصرفي .

The tales of I bn Al-A'rabi and ther impact on the grammatical and morphological lesson

Arafa Abd-el – rahman sultan Ali
the Department of linguistics – the faculty of the Arabic language – AL-Azhar university – Gerga – Egypt
Email : arafa ali.2040@azhar.edu.eg

abstract

the research has dicussed the tales of I BN – Al – Arabi related to the grammatical and morphological studies . the aim of this study was to show / highlight the grammatical and morphological phenomena in the tales of I bn Al-A'rabi , to estimate its reality and to show their impact on the grammatical and morphological lesson. the research has included an introduction , a preface , two themes and a conclusion , set sources and references. the researcher has followed the analytical descriptive approach which is based on description , interpretation and analysis by collecting information , facts and observations on them with the link with the grammatical theory , and the linguistic reality with the diswssion of the different views and proving between them . the research has proved that the tales of I bn Al-A'rabi have included a lot of departments of the grammar and morphology and they are considered a kind of listening, which is one of the most important roots of the Arabic grammar . they have an obvious impact on the grammatical and morphological rule .

keywords : tales - I bn Al-A'rabi- impact – grammatical and morphological lesson

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب والعجم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد:

فهذا بحث نحوي عن إمام من أئمة اللغة، وهو أبو عبدالله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي العالم بالعربية، وأيام العرب، والقبائل، ورواية الأشعار.

وقد شد انتباهي كثرة الحكايات التي نقلها عنه علماء اللغة في كتبهم، وبعد قراءتي لهذه الحكايات وجدت أنها على كثرتها تتصل في معظمها بالدراسات اللهجية، والدلالية، والقليل منها يتصل بالدراسات النحوية.

فعقدت العزم – مستعيناً بالله – على أن أجمع ما تيسر لي جمعه من هذه الحكايات، وأدرسها في مسائل نحوية وصرفية، وسميت هذه الدراسة " حكايات ابن الأعرابي وأثرها في الدرس النحوي والصرفي ".

والهدف من هذه الدراسة إبراز المسائل النحوية، والصرفية في حكايات ابن الأعرابي، والوقوف على حقيقتها، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي.

وفي سبيل ذلك قمت بجمع ما تناثر من هذه الحكايات في كتب النحو واللغة لما في جمعها من الإفادة، وتحقيق الغاية.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد، ومبحثين وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة فبيان لأهمية الموضوع والدواعي إليه.

وأما التمهيد ففيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن الأعرابي.

المطلب الثاني: الحكاية العربية، وأثرها في النحو.

وأما المبحث الأول: فعنوانه: حكايات ابن الأعرابي وأثرها فى الدرس النحوي.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: حكايات ابن الأعرابي وأثرها فى الدرس الصرفي.

وأما الخاتمة ففيها تسجيل لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

أما الفهارس ففهرس المصادر والمراجع .

وقد سرت في دراستي لهذه الحكايات على المنهج الآتي:

١- جمع ما ورد عن ابن الأعرابي بصيغة " حكى " أو " روى " أو " أنشد ".

٢- وضع عنوان مناسب للحكاية.

٣- إيراد حكاية ابن الأعرابي في صدر المسألة أحيانًا، وفي ثناياها أحيانًا حسبما يقتضيه معالجتها؛ نظرًا لطبيعة المسألة المدروسة.

٤- بيان آراء العلماء في الحكاية للوقوف على حقيقتها وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي.

٥- أبديت في نهاية كل مسألة موقفي من الدراسة، وترجيح ما قويت حجته ما أمكن.

٦- رتبت المباحث والمسائل حسب ورودها في ألفية ابن مالك باعتبارها أيسر المناهج، وأشهرها.

ولا أزعم أن ما جاء في هذا البحث هو من جهدي الشخصي فحسب، بل هو خلاصة لآراء النحاة، وعلماء اللغة في القديم، والحديث، ونتاج اجتهاد، وعقول فطاحل العلماء مع التنبيه إلى المصادر التي نقلت عنها.

وأسأل الله – ﷻ – أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، وأن ينفع به المسلمين، وأن يجعله ذخراً لي يوم الدين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله – تبارك وتعالى – على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم.

التمهيد

واشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن الأعرابي.

المطلب الثاني: الحكاية العربية، وأثرها في النحو.

المطلب الأول

ترجمة موجزة لابن الأعرابي

اسمه، ونسبه، ومولده:

هو أبو عبدالله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، راوية، ناسب، علامة، من أهل الكوفة، كان أحول، وهو من موالي بني هاشم، وكان أبوه عبدًا سنديًا مولى للعباس بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الذي أعتقه.

وقيل: إنه من موالي بني شيبان، وقيل غير ذلك، والأول أصح [١].

قال ثعلب: سمعت ابن الأعرابي يقول: " في الليلة التي مات فيها أبو حنيفة ولدت " [٢]. وذلك بالكوفة في رجب سنة (١٥٠هـ) على الصحيح [٣].

وهو ربيب المفضل الضبي الذي تزوجته أمه بعد وفاة أبيه [٤].

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، سير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠، والأعلام: ٢٠٨/١.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، والوافي بالوفيات: ٣٣١/١ .

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، وسير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، والوافي بالوفيات: ٣٣١/١.

علمه، وشيوخه:

أخذ ابن الأعرابي اللغة، وعلوم العربية عن أبي معاوية الضرير، والمفضل الضبي (ت ١٧٠هـ)، والقاسم بن معن المسعودي (ت ١٧٥هـ) والكسائي (ت ١٨٢هـ)[١].

يقال: لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وكان يزعم أن الأصمعي، وأبا عبيدة لا يعرفان شيئاً [٢].

قال مرة في لفظة رواها الأصمعي: سمعتها من ألف أعرابي بخلاف هذا[٣].

قال ثعلب: " شاهدت مجلس ابن الأعرابي كان يحضره زهاء عن مائة إنسان، وكان يسأل، ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم يُرَ أحد في علم الشعر أغزر منه " [٤] اهـ.

قال أبو منصور الأزهري: " ابن الأعرابي كوفي الأصل صالح زاهد ورع صدوق حفظ ما لم يحفظ غيره " [٥] اهـ

تلامذته، ووفاته:

كان يحضر مجلس ابن الأعرابي خلق كثير من المستفيدين، يملي عليهم، ويأخذون عنه، ومن أشهرهم: إبراهيم الحربي، وعثمان الدارمي، وأبو العباس ثعلب، وابن السكيت، وغيرهم [٦].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، وسير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٣٣١/١، وسير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠.

(٤) السابق، والوافي بالوفيات: ٣٣١/١.

(٥) المرجعان السابقان.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، وسير أعلام النبلاء: ٦٨٧/١٠.

وناقش العلماء، واستدرك عليهم، وخطأ كثيرًا من نقلة اللغة [١].

وكان يقول: يجوز في كلام العرب أن يعاقبوا بين الضاد، والظاء، فلا يخطئ من يجعل هذه موضع هذه، وينشد قول الشاعر بالضاد:

إِلَى اللهِ أَشْكُو مِنْ خَلِيلٍ أَوَدُّهُ ∴ ثَلَاثَ خِلَالٍ كلُّهَا لِيَ غَائِضُ [٢]

ويقول: هكذا سمعته من العرب الفصحاء[٣].

توفى بـ (سر من رأى) سنة ٢٣١هـ [٤].

مصنفاته:

لابن الأعرابي مصنفات كثيرة، ومن تصانيفه: كتاب النوادر، وهو كبير، وكتاب الخيل، وكتاب الأنواء، وكتاب صفة الزرع، وكتاب تاريخ القبائل، وكتاب معاني الشعر، وكتاب تفسير الأمثال، وكتاب الألفاظ، وكتاب صفة النخل، والنبات، وكتاب نوادر الزبيريين، وكتاب نوادر بني فقعس، وكتاب الذباب، وغير ذلك وأخباره ونوادره كثيرة [٥].

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، والوافي بالوفيات: ٣٣١/١..

(٢) من الطويل، وينظر البيت بلا نسبة في اللسان: ٢٠١/٧، وتاج العروس: ٤٧٤/١٨، والجاسوس على القاموس: ١٦٠/١، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٦، والوافي بالوفيات: ٣٣١/١..

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

(٥) ينظر: المرجعان السابقان.

المطلب الثاني

الحكاية العربية، وأثرها في النحو

ذكر المعجميون: أن الحكاية مصدر الفعل الثلاثي (حكى).

يقال: حكيت عنه الكلام حكاية إذا نقلته[١] و(حكوت) لغة حكاها أبو عبيدة[٢].

قال ابن منظور: "... كقولك: حكيت فلاناً، وحاكيته فعلتُ مثل فعله، أو قلتُ مثل قوله سواء، لم أجاوزه، وحكيت عنه الحديث حكاية " [٣].

و(حكى) الثلاثي، و(حاكى) الرباعي يدلان على المماثلة في القول أو الفعل[٤].

ومصدر (حاكى) الرباعي: المحاكاة، ومعناها: المشابهة، ولا فرق في المعنى بين المصدرين [٥].

والمقصود بمصطلح الحكاية العربية هو رواية كلام العرب، ونقله كما هو على الصفة التي تحدثوا بها، دون تدخل من الحاكي [٦].

---

(١) ينظر: العين (ح ك ى)، واللسان (ح ك ى).

(٢) ينظر: الصحاح (ح ك ى)، والحكاية في العربية: ٤، رسالة ماجستير لحامد حاجي حمزة، كلية الآداب، جامعة بغداد.

(٣) اللسان (ح ك ى).

(٤) ينظر: العين (ح ك ى)، والحكاية في العربية: ٤.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) ينظر: حكايات الكسائي د/ حمادة محمد حسين بودي، مجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد العدد الخامس عشر: ٤٠٧١.

قال ابن الأثير: " معنى الحكاية: أن تأتي بالشيء المحكيّ، كما تأتي بالأمثال مذكرها، ومؤنثها، فلا تغير صيغة المذكر، وإن خاطبت مؤنثًا، ولا المؤنث، وإن خاطبت مذكرًا، وهكذا الحكاية في الغالب " (١).

وقال الجرجاني: " الحكاية: عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة، ولا تبديل صيغة، وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل " (٢).

وقد استعمل البصريون، والكوفيون مصطلح الحكاية مما يدل على أنه مصطلح قديم.

فهذا إمام النحاة سيبويه قد استعمل هذا المصطلح كثيرًا في كتابه حيث قال: " فأما أهل الحجاز، فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان " (٣).

وهذا الفراء – من الكوفيين – يقول – وقد استعمل مصطلح الحكاية –:

"... ومثله قرأتُ " الحمدَ "، وقرأت " الحمدُ " إذا قلت: قرأت " الحمدَ " أوقعت عليه الفعل، وإذا رفعت جعلته حكاية على قرأتُ " الحمدُ لله " (٤).

وفي كتب النحو واللغة الكثير من الحكايات التي رواها عن العرب قدامى نحاة البصرة، والكوفة.

(١) البديع في علم العربية: ٧٠٤/١، والحكاية في العربية: ٤.

(٢) التعريفات لمحمد بن علي الجرجاني: ٩١، والحكاية في العربية: ٥.

(٣) الكتاب: ٤١٣/٢.

(٤) معاني القرآن: ٤٠/١.

ومن هؤلاء عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والجرمي، والأخفش، والكسائي، والفراء، وغيرهم [١].

إذن فالحكاية العربية تمثل ثروة كبيرة من ثروات جهود اللغويين، والنحاة الأوائل الذين أخذوا يجمعون مادة اللغة، ويستقرئونها، وَيُصَفُّونَها من أجل وضع قواعدها، وقد رسموا لذلك كله حدوداً للمكان، وللزمان، فاختاروا رقعة مكانية فسيحة من الجزيرة العربية، وامتدت مرحلة نقلهم قرابة ثلاثة قرون [٢].

فلا شك إذن في أن الحكاية العربية القديمة تعد من المصادر الغنية والمفيدة للبحث اللغوي؛ إذ إنها نوع من السماع عن العرب الذي هو أصل مهم من أصول النحو العربي.

فضلًا عن أن هذه الحكايات قد يكون لها أثرها في القاعدة النحوية؛ لأنها تساعد في فهم تركيب الجملة العربية، كما تساعد على تخليص النحو من الخلاف، والتعليل، والتأويل؛ لأنها قد تمثل لغة من لغات العرب، أو لهجة من لهجاتهم.

(١) ينظر: علل النحو: ١٩٢، والجني الداني: ٤٩٥، والإرتشاف: ١٦٥١/٤، والتصريح: ٢١٨/٢، وتوضيح المقاصد: ١٦١٨/٣، والمساعد: ٤٢/١.

(٢) ينظر: أثر اللهجات العربية في النحو العربي. رسالة ماجستير إعداد ليلى أبو غنيم، كلية اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، ص: ١.

المبحث الأول

حكايات ابن الأعرابي وأثرها فى الدرس النحوي

بناء (هِيدِ) على الكسر في قولهم: هيد مالك:

يقال: ما هيَّد عن شتمي أي: ما تأخر، ولا كذب، ويقال: ماله هيدٌ ولا هادٌ أي: حركة [١]، قال ابن هرمةٍ:

ثُـمّ اسْـتَقَامَتْ لَـهُ الأَعْنَـاقُ طَائعـةً ∴ فَمَـا يُقَـالُ لَـهُ هَيْـدٌ وَلَا هُـادُ [٢]

وحكى ابن الأعرابي [٣]: هيدِ مالك فجر الدال ، وأنشد لكعب ابن زهير:

لَـوْ أَنَّهَـا آذَنَـتْ بِكْـرًا لَقُلْـتُ لَهَـا ∴ يَـا هَيْـدِ مَـا لَـكِ أَوْ لَـوْ آذَنَـتْ نَصَـفَا[٤]

بينما حكى غيره أنه يقال: هيدَ مالك بفتح الدال.

قال اللحياني [٥]: لقيه فقال له: هَيْدَ مالك، ولقيته: فما قال لي: هيدَ مالك.

وقال الكسائي [٦]: يقال: هَيْدَ ما أصحابك، ويا هيدَ ما لأصحابك.

---

(١) ينظر: اللسان (هـ ى د): ١٧٦/١٥.

(٢) من البسيط، وهو لإبراهيم بن هرمة فى ديوانه: ١٠٥، وشرح المفصل: ٩٦/٣، واللسان (هـ ي د): ١٧٦/١٥.

(٣) ينظر: تاج العروس: ٣٥٨/٩، وتهذيب اللغة: ٣٩١/٦.

(٤) من البسيط، وهو لكعب بن زهير، وليس فى ديوانه، وينظر البيت فى: تهذيب اللغة (هـ ي د): ٣٩١/٦، واللسان (هـ ي د): ١٧٦/١٥، وتاج العروس (هـ ي د): ٣٥٨/٩.

(٥) ينظر: تاج العروس: ٣٥٨/٩.

(٦) ينظر: السابق: ٣٥٨/٩.

وقال الأصمعي [١]: حكى لي عيسى بن عمر: هَيْدَ مالك، أي: ما أمرُك، ويقال لو شتمني ما قلت: هَيْدَ مالك.

إذن فالعرب تقول: هَيْدَ مالك بفتح الدال إذا استفهموا الرجل عن شأن. كما تقول: يا هذا مالك، وبهذه اللغة روى الأصمعي [٢] قول " تأبط شراً:

يَـا هَيْـدَ مَالَـكَ مِـنْ شَـوْقٍ وإيـراقِ ∴ وَمَـرُّ طَيْـفٍ عَلَـى الأَهْـوَالِ طَـرّاقِ[٣]

ومعنى يا هيدَ مالك: ما حالك، وما شأنك.

وأما حكاية ابن الأعرابي: هيدِ مالك بجر الدال، فيشهد لها ما روي عن يعقوب أنه قال [٤]: "... وهِدْتُ الرجل أهيدُه هيدًا، إذا زجرته عن الشيء وصرفته عنه، يقال: هِدْه يا رجل، أي: أزله عن موضعه، وأنشد بيت بن هرمة: فما يقال له هيدٌ ولا هادٌ.

أي: لا يحرك، ولا يمنع من شيء، ولا يزجر عنه، ويجوز ما يقال له، هَيْد بالخفض في موضع رفع حكاية مثل: صَهْ وغاقِ، ونحوه، والهَيْدُ من قولكَ: هادني هيدٌ، أي: كربني، وقولهم: ماله هيدٌ ولا هادٌ أي: ما يقال له هيدٌ ولا هادٌ ... ".

وقال ابن بري[٥] معلقاً على قول ابن هِرْمة: فما يقال له هيدٌ ولا هادٌ: " صواب إنشاده: فما يقال له هَيْد، ولا هادِ فيكون هَيْدِ مبنياً على الكسر، وكذلك هاد ... ".

---

(١) ينظر: السابق: ٣٥٨/٩.

(٢) ينظر: السابق: ٣٥٨/٩.

(٣) من البسيط، وهو لتأبط شراً في ديوانه: ١٢٥، والرواية فيه: (يا عيد مالك)، والجمهرة: ٧٩٦/٢، ١٣١٣/٣، واللسان (هـ ي د): ١٧٦/١٥، وتاج العروس (هـ ي د): ٣٥٨/٩.

(٤) ينظر: اللسان (هـ ى د): ١٧٦/١٥.

(٥) ينظر: السابق (هـ ى د): ١٧٦/١٥.

مما سبق يتبين أنه يجوز في قولهم: هَيْدَ مالك بناء (هَيْدِ) على الكسر، وكذلك: هَادِ، كما حكى ابن الأعرابي، ووفاقًا لما رواه يعقوب، وابن بري.

ومن هنا يظهر لنا أثر حكاية ابن الأعرابي فى قبول بناء (هيدِ) على الكسر، وكذلك (هادِ).

استعمال (وهب) بمعنى (جعل) ملازماً للمضى:

يقال: هبني فعلت كذا: أحسبني، وأعدُدْني، وهَبْ فلانًا منطلقًا: أحسبه، وهي كلمة للأمر فقط، ولا يستعمل منه ماض، ولا مستقبل في هذا المعنى [١].

قال الأصمعي: " تقول العرب: هبني فعلت ذلك، أي: أحسبني فعلت ذلك، وأعددني، ولا يقال في الواجب: قد وهبتك كما يقال: ذرني، ودعني، ولا يقال: وذرتك [٢].

ويقال أيضاً: وهبت لزيدٍ مالاً، أهبه له هبة، أعطيته بلا عوض والفقهاء يقولونه.

وَوُجِّه على أن يضمن (وهب) معنى (جعل) فيتعدى بنفسه إلى مفعولين[٣].

وروى الزبيدي، وغيره عن ابن الأعرابي أنه حكى: وهبني الله فداك، أي: جعلني فداك، وَوُهِبْتُ فداك، أي: جُعِلت فداك [٤].

(١) ينظر: المعجم الوسيط: ١٠٥٩/٢.

(٢) اللسان: ٤١٢/١٥ (و هـ ب).

(٣) ينظر: المصباح المنير: ٩٢٩/٢ (و هـ ب).

(٤) ينظر: تاج العروس (و هـ ب).

ففي حكاية ابن الأعرابي دليل على استعمال (وهب) بمعنى (جعل) من أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء، وانتقاله من حالة إلى أخرى، وتسمى – أيضاً – أفعال التصيير [١]، لأن كل فعل منها بمعنى " صير " [٢].

قال ابن أم قاسم – في حديثه عن أفعال التصيير –: " منها: وهب حكى ابن الأعرابي: وهبني الله فداك، ووُهبت فداك "، قال: ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي ... " [٣].

قيل: وهو ملازم للمضى؛ لأنه إنما سمع في مثل، والأمثال لا يتصرف فيها[٤].

وقد علق الفيومي – في المصباح المنير – على هذه الحكاية بقوله: " ومن كلامهم: (وهبني الله فداك) أي: جعلني، لكن لم يسمع في كلام فصيح ... " [٥].

فواضح أن الفيومي قد أورد هذه الحكاية دون أن ينسبها إلى ابن الأعرابي إلا أنه يذهب إلى أنها حكاية شاذة، ونادرة لكونها لم تسمع في كلام فصيح عن العرب.

---

(١) ينظر: المذكرات النحوية: ٣٣٤.

(٢) وهي سبعة: جعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا﴾، وصير نحو: صيرت الطين خزفاً، ووهب نحو: وهبني الله فداك، أي: صيرني، وترك نحو: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾، واتخذ كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾، وتخذ كقوله تعالى: ﴿ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ في قراءة، ورد كقوله تعالى: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً ﴾. ينظر: المذكرات النحوية شرح الألفية: ٣٣٤.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: تهذيب الأفعال: ٤٦٣/٦.

(٤) ينظر: السابق.

(٥) المصباح المنير: ٩٢٩/٢.

وقد وصف أبو جعفر النحاس هذه الحكاية أيضاً بالشذوذ بعد أن نسبها إلى ابن الأعرابي حيث قال: " ولا يقال: وهبني إلا في لغة شاذة حكى ابن الأعرابي أنه حكاها، قال: يقال: وهبني الله فداك " [(١)].

ويظهر لي مما تقدم أن استعمال (وهب) بمعنى (جعل) ملازمًا للمضى بناء على ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: (وهبني الله فداك) بمعنى جعلني. لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأنها حكاية شاذة، ونادرة؛ لأنها لم تسمع في كلام فصيح سواء في القرآن الكريم، أو كلام النبي (ﷺ) أو كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، إلا في هذا الشاهد الذي حكاه ابن الأعرابي، والشاهد الواحد، أو الشاهدين لا ينبغي الاعتداد بهما في التقعيد النحوي كما هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد تساهلوا في ذلك، وتوسعوا فيه، فأخذوا بكل ما سمع من العرب مهما كان نادراً، ومعلوم أن ابن الأعرابي من الكوفيين.

كسر السين من (عسى):

عسى فعل ناسخ من أخوات " كاد " [(٢)]، وهي أفعال وضعت للدلالة على قرب حصول الخبر لفاعلها، أو شروع الفاعل فيه، أو رجاء حصوله له، وتسمى

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر قوله فى: تاج العروس: (و هـ ب).

(٢) وهي على ثلاث أقسام:

١- أفعال المقاربة: وهي: كاد، وكرب، وأوشك، وسميت بذلك لأنها تدل على قرب حدوث الخبر.

٢- أفعال الرجاء: وهي: عسى، وحرى، واخلولق مثل: عسى الطالب أن ينجح، وسميت بذلك؛ لأنها تدل على رجاء حصول الخبر، وتوقعه.

٣- أفعال الأخذ والشروع: وهي: جعل وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ نحو: جعل المدرس يشرح الدرس، وسميت بذلك لأنها تدل على الابتداء في حدوث الخبر وتسميتها جميعاً بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض. ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٤، ٣٨٦، وجامع الدروس العربية: ٥٨/١.

أفعال المقاربة [١].

ولا خلاف في فعلية " كاد "، وأخواتها إلا (عسى) ففيها ثلاثة أقوال للنحاة: أصحها ما ذهب إليه البصريون[٢]، ومن وافقهم القائلون: بأن (عسى) فعل بدليل اتصال تاء الفاعل بها نحو: عسيت، وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: عست فاطمة أن تنجح، وهي فعل من أفعال المقاربة، وفيه ترجٍ، وطمع، وهو جامد لا يتصرف، لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء فى الحال، تقول: عسى زيد أن يخرج [٣].

قال الراغب: " عسى طمع، وترجٍ، وكثير من المفسرين فسروا (عسى)، و(لعل) في القرآن باللازم، وقالوا: إن الطمع، والرجاء لا يصح من الله – تعالى – وهو قصور، وذلك أن الله تعالى إذا قال ذلك فذكره ليكون الإنسان منه على رجاء لا أن يكون هو – تعالى – راجياً، قال الله تعالى ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٤]... وتأتي للشك، واليقين " [٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٢/٤، ٣٧٦، والهداية في النحو: ٢٠٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٢/١، وتاج العروس: ٤٠/٣٩.

(٣) أما القول الثاني: أنها حرف ترج في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب، أو لم يتصل بها أحدهما، وهذا قول جمهرة الكوفيين، ومنهم ثعلب وتبعهم على ذلك ابن السراج.

أما القول الثالث: أنها حرف ترج إذا اتصل بها ضمير نصب ، كما في قول الشاعر:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلّهَا .·. بَشَكى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فإذا لم يتصل بها ضمير نصب فهي فعل، وهو قول سيبويه شيخ النحاة.

ينظر قول ثعلب، وابن السراج فى: شرح ابن عقيل: ٢٦٢/١، وينظر قول سيبويه في: الكتاب: ٣٧٤/٢.

(٤) من الآية [٢١٦] سورة: البقرة.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر قوله في: تاج العروس: ٤١/٣٩.

وعسى من الله إيجاب في جميع القرآن [١] إلا قوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾ [٢]، [٣].

وحكى ابن الأعرابي (عسِى) بكسر السين من " عسى ".

قال أبو حيان: " وحكى ابن الأعرابي عسِى، وفي الترشيح: في عسى لغتان: عسى بفتح العين، مثل: مضى، وعَسِى بكسرها. مثل: رضِى، فإن أضمرتَ فيه وثنيت وجمعت فعلى هاتين اللغتين: زيد عسَى وعسَيا، عسَوا، عسَتْ وعسَيْتُ، وعسَينا، وعسَيْن هذا في لغة من فتح، وعَسِى، وعسِيا وعسِيوا ووعسِيَتَ، وعسِينا، وعسِين، وإذا خاطبت فيمن فتح: لقد عسَيْتَ، وعَسَيُتما، وعَسَيْتمَ،، وعَسَيْتِ، وعسَيْتنَ، وفيمن كسر: لقد عسِيت، وعسِيتما، وعسِيتم، ولقد عسِيتِ، وعسِيتُما وعسِيتن [٤] اهـ.

وقال السيوطي: " وكسر السين من (عسى) لغة، حكى ابن الأعرابي عَسِى، فهو عسٍ، وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو: عسِيتُ، وعسِينَ، وعسِينَا وعسِيتُم جاز فيها الفتح، والكسر، والفتح أكثر، وأشهر، وقرئ بالوجهين في السبع أما مع ضمير النصب فليس: إلا الفتح " [٥].

فبناءً على ما حكاه ابن الأعرابي يجوز في (عسى) كسر سينها، وفتحها، وقد قيد النحاة كسر السين من (عسى) في حالة ما إذا أسندت إلى تاء الضمير، أو

---

(١) ينظر: السابق نفسه.

(٢) من الآية [٥]سورة: التحريم.

(٣) نقل عن أبي عبيدة: " جاء على إحدى لغتي العرب؛ لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين كما في الصحاح ". ينظر: تاج العروس: ٤١/٣٩.

(٤) الارتشاف: ١٢٣٢.

(٥) ينظر: الهمع: ٤١٥/١.

نون النسوة، أو نا الفاعلين، والفتح أولى؛ لأنه الأصل [١] وقرأ عاصم ﴿ فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [٢] بكسر السين، وقرأ الباقون " عسيتم " بفتحها.

مما سبق يتضح أثر حكاية ابن الأعرابي واعتداد النحاة بها في تجويزهم كسر سين (عسى) حيث ورد ذلك في قراءة من القراءات الصحيحة المتواترة، وبالتالي فهي يحتج بها، ولا يصح إنكارها، أو تضعيفها.

استعمال الفعل (مَرّ) متعدياً إلى المفعول به:

حكى ابن الأعرابي: مُرّ زيداً في معنى مُرّ به، لا على الحذف، ولكن على التعدي الصحيح [٣].

قال ابن سيده: مر يمر مراً ومروراً: جاء، وذهب، ومَرَّه، ومر به جاز عليه، وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف، وغير حرف، ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فأوصل الفعل [٤].

ومنع ذلك ابن هشام فقال: " لا يجوز مررت زيداً " [٥].

وقد ذكر النحويون أن الفعل اللازم قد يتعدى بحذف حرف الجر، فإذا حذف حرف الجر نُصب المجرور بعد حذفه على أنه مفعول به عند البصريين، أو نزع الخافض عند الكوفيين[٦] كقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾[٧] أي

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٩١/١.

(٢) من الآية [٢٢] سورة: محمد، وينظر القراءة في: النشر: ٢٣٠/٢.

(٣) ينظر: تاج العروس (م ر ر): ١٠٢/١٤، واللسان: (م ر ر): ٧٢/١٣.

(٤) ينظر: تاج العروس (م ر ر): ١٠٢/١٤.

(٥) أوضح المسالك: ١٣٨/٢.

(٦) ينظر: الأجوبة الجلية: ٤٥/٢.

(٧) من الآية [١٥٥] سورة: الأعراف.

أي من قومه، وقوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [١] أي: بربهم، ومنه قول جرير:

تَمُــرُّونَ الــدِّيارَ وَلَــمْ تَعُوجُــوا ∴ كلامُكُــــمُ عَلَــــيَّ إذاً حَــــرَامُ[٢]

وحذف حرف الجر بعد الفعل اللازم سماعي لا يقاس عليه [٣] إلا في (أنْ، وأنّ " فهو جائز قياساً بشرط أمن اللبس[٤] كقوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ ﴾ [٥] أي من أن جاءكم، وقوله سبحانه: ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [٦] أي بأنه.

فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه قبلها، فلا يجوز أن تقول: " ورغبت أن تفعل " لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت ؟ أرغبتك في الفعل، أو رغبتك عنه، فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد إلا إذا كان الإبهام مقصوراً [٧] لتعمية المعنى المراد على السامع [٨].

---

(١) من الآية [١٨] سورة: هود.

(٢) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٢٧٨/١، والرواية فيه: (أتمضون الرسوم ولا تحيى)، وتخليص الشواهد: ٥٠٣، والدرر: ٢٦٢/٢، والمقاصد النحوية: ٥٦٠/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨/٨، ١٠٣/٩، ورصف المباني: ٢٤٧.

(٣) ويسمى هذا الصنيع بالحذف والإيصال، أي حذف الجار وإيصال الفعل بنفسه بلا واسطة، واسطة، وقال قوم: إنه قياسي، والجمهور على أنه سماعي.
ينظر: جامع الدروس العربية: ٤٨/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٦٢٥/٢، وشرح ابن عقيل: ١١٧/٢، وجامع الدروس العربية: ١٩٣/٣.

(٥) من الآية [٦٢] سورة: الأعراف.

(٦) من الآية [١٨] سورة: آل عمران.

(٧) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٩٣/٣.

(٨) وندر بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر في مواضع حذفه قياساً، ومن ذلك قول بعض

وقد نسب بعض النحويين إلى الأخفش الأصغر[١] أنه يجيز حذف الجار مع غير أن، وأنّ قياساً إذا تعين الجار كما في نحو: خرجت الدار، لأنه لا لبس في ذلك.

والتحقيق أن ما نسب إليه ليس مذهبه، وإنما مذهبه أن يكون الفعل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى آخر بحرف جر فحينئذ يجوز حذفه [٢]، ويؤيد ذلك قوله " ولا يجوز مررت زيداً، وأنت تريد مررت بزيد... وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين " [٣].

ثم أجاب عن رواية بيت جرير:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيارَ وَلَـــمْ تَعُوجُـــوا ∴ كلامُكُـــــمُ عَلَـــــيَّ إذاً حَـــــرَامُ

ورواية بعضهم لها: أتمضون الديار: بأن الرواية مغيرة، وروى هو بسنده من جرير: مررتم بالديار ولم تعوجوا [٤].

فدل هذا على أنه فرق من تعديه بغير حرف[٥]، وأن ما ورد في حكاية ابن الأعرابي من قولهم: مُرّ زيداً، أو مررت زيداً بحذف حرف الجر، ونصب ما بعده في غير مواضع حذفه قياساً شاذ لم يثبت إلا في ضرورة الشعر.

بعض العرب، وقد سئل: كيف أصبحت ؟ فقال " خير إن شاء الله " أي: على خير وقول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شرٌّ قبيلة ∴ أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي إلى كليب، ومثل هذا شذوذ لا يلتفت إليه لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه. ينظر: دليل السالك: ٢٨/٢.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٣٨/٤، والجنى الداني: ٤٧٤، والارتشاف: ١٧٣٥.

(٢) ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ٢٩٧/١.

(٣) الكامل: ٣٢/١، ونزع الخافض في الدرس النحوي: ٢٩٧/١.

(٤) نزع الخافض في الدرس النحوي: ٢٩٧/١.

(٥) ينظر: تاج العروس (م رر): ١٠٢/١٤، واللسان (م رر).

قال ابن جني: " ولو قلت مررت زيداً، أو عجبت بكراً، فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر " (١).

وقال أيضاً: " لا تقول مررت زيداً في لغة مشهورة إلا في شيء حكاه ابن الأعرابي... ولم يروه أصحابنا " (٢).

وقد أجاب الرضي أيضاً عن رواية بيت جرير (تمرون الديار ولم تعوجوا) بقوله: " والأولى في مثل هذا أن يقال: ضمن اللازم معنى المتعدي: أي تجوزون الديار " (٣).

فهذا ونحوه يدل على أن ما ورد في حكاية ابن الأعرابي قليل جداً عند العرب فلا يقاس عليه، لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه (٤).

فقد أثرت رواية ابن الأعرابي في هذا الخلاف النحوي الذى دار بين النحاة في جواز حذف حرف الجار من الفعل اللازم في غير الضرورة.

المصدر في قولهم: بهرًا له، هل له فعل مستعمل أو لا ؟

ذكر النحويون أن المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً يجب حذف عامله (٥)، في مواضع منها أن يكون المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعلاً مستعملاً

(١) ينظر: الخصائص: ٢١٣/٢، وسر الصناعة: ٦٨/٢، وتاج العروس (م ر ر): ١٠٢/١٤.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) شرح الكافية: ١٣٨/٤.

(٤) ينظر: دليل السالك: ٣٧٣/١.

(٥) يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل لفظي كقولك: حثيثاً لمن قال: أي سير سرت ؟ سرت ؟ أو دليل معنوي كقولك: تأهباً ميموناً لمن رأيته يتأهب لسفر، وحجاً مبروراً لمن قدم من حج.

ينظر: الهمع: ٧٩/٢. .

كسقياً، ورعياً، أو مهملاً [١] كـ (دفراً) بمعنى نتناً، وأفة، وهي وسخ الأذن، وتفة، وهي وسخ الأظفار، فيقدر للثلاثة فعل من معناها [٢].

واختلفوا في قولهم: بهراً له، أي تعساً، وغلبة [٣]، ومنه قول الشاعر:

ثُــمّ قَــالُوا تُحِبُّهَــا قُلْــتُ: بَهْــرَا ∴ عَــدَدَ الــنّجْمِ وَالحَصَــى وَالكِــلَابِ [٤]

فالمحكى عن ابن الأعرابي [٥] أن (بهرا) له فعل في الدعاء على القوم – يقال: بهرهم الله، أي: غلبهم.

ومذهب سيبويه [٦]، ومن وافقه [٧] أنه لا فعل لقولهم: بهراً له – في حد الدعاء وإنما نصب على توهم الفعل، وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره [٨].

وما حُكِي عن ابن الأعرابي هو الصحيح حيث ورد في كتاب اللامات أن بهراً له فعل مستعمل، قال صاحب اللامات: "... ومعنى بهراً لهم: غلبة لهم وقهراً، كأنه

---

(١) أي: غير موضوع في لسان العرب.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٩٣، وشرح الرضى: ٣٠٩/١، والهمع: ٧٨/٢.

(٣) ينظر: المحكم: ٢١١/٤.

(٤) من الخفيف، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه: ٥٠، وفيه (التراب) بدل (الكلاب)، والكتاب ٣١١/١، وتهذيب اللغة ٢٨٧/٦، وتاج العروس: ٢٦١/١٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٣٦٠، والهمع: ٧٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٣١/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٤/٢، وشرح الرضي: ٣٠٩/١.

(٨) قال سيبويه: "... وإنما اختزل الفعل هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحجر الحجر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله، ورعاك الله، ومن خيبك الله، وما جاء منه لا يظهر له فعل على هذا المثال نصب، كأنك جعلت (بهراً) بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلم به... " اهـ. الكتاب: ٢١٢/١.

دعاء عليهم بالغلبة، قالوا: ومن ذلك قولهم: بهر القمر الكواكب إذا قوي ضوؤه فغلب ضوء الكواكب... " (١).

وقال أبو حيان: " فأما بهراً ففسره سيبويه بتباً، وجاء (بهراً) بمعنى عجباً، فقيل: لا فعل له، والأفصح أن له فعلًا، حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله، أي: غلبهم " (٢).

مما سبق يتبين أن ما حكاه ابن الأعرابي هو الأفصح، وعليه فإن المصدر في قولهم "بهراً له" يكون منصوباً بفعل مستعمل، لا مهمل، إلا أن هذا، وشبهه من المصادر ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وجوباً، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، ولا يجمع بين البدل، والمبدل منه.

فانظر كيف أثرت حكاية ابن الأعرابي في صحة ما ذهب إليه أبو حيان من أن (بهراً) له فعل، وهو مستعمل فى فصيح الكلام.

(١) اللامات: ١/١٢٤.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٣٦٠.

استعمال (لا مثل ما) استعمال لاسيما:

حكى ابن الأعرابي في نوادره: " لا مثل ما " بمعنى " لا سيما "، وأنه يرفع ما بعدها، ويجر كما بعد " لا سيما "[١].

وفيما يلي تبيين ذلك:

ذكر بعض النحويين أن " لا سيما " كلمة يستثنى بها[٢]، وهو (سى) ضم إليها (ما)، ومعناها التخصيص و السيّ: المثل، وقولهم: سيان أي: مثلان، وأهم أحكامها الإعرابية ما يلي: إن تلاها معرفة مجرورة نحو: لا سيما زيد، فجرها بالإضافة على أن تجعل (ما) زائدة)، وزيادة (ما) بين المضافين مسَمَوَعة، ويجوز حذفها نحو: لا سي زيد[٣]، نص عليه سيبويه[٤].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٥٢، والهمع: ٢٨٩/٢.

(٢) جعل لاسيما من أدوات الاستثناء هو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسي، والنحاس، وابن مضاء.

ووجهه: قام القوم لاسيما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالف في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

ورده ابن مالك، والسيوطي؛ لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً، ومما يبطل ذلك دخول الواو عليه، وعدم صلاحية إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل شبه بالحكم المنسوب كما قبلها.

ينظر: شرح التسهيل: ٣١٨/٢، واللمحة: ٤٧٨/١، والهمع: ٢١٦/٢.

(٣) ينظر: الهمع: ٢١٧/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٧١/٢، والهمع: ٢١٧/٢.

وزعم ابن هشام الخضراوي[١] أنها زائدة لازمة لا تحذف، ورده السيوطي[٢].

وإن وليها اسم معرفة مرفوع نحو: لا سيما زيدٌ، فهو خبر لمبتدأ محذوف على أن تجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) مجرورة بإضافة (سى) إليها، والجملة صلة، والتقدير: لا سي الذي هو زيد [٣].

وأجاز ابن خروف [٤] أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والجملة صفة.

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث، وهو النصب[٥]، وقد روى بالأوجه الثلاثة:

ألا رُبّ يَومٍ لكَ مِنْهُنّ صَالِحٍ ∴ وَلَا سيَّمَا يومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ [٦]

(١) هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبدالله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، كان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، أخذها عن ابن خروف ومصعب والرندي والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين، ومن تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح، وله نظم ونثر وتصرف في الأدب، توفى سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٧/١، وينظر: رأيه في الهمع: ٢١٧/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ٢١٧/٢.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الهمع: ٢١٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨٥/٢، وشرح التسهيل: ٣١٨/٢.

(٦) من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه: ٢٠، وشرح القصائد السبع: ٣٢، وشرح المفصل: المفصل: ٨٦/٢، وبلا نسبة فى: رصف المباني: ١٩٣.

الشاهد فيه قوله: "... ولا سيما يوم بدارة جلجل، حيث يجوز في (يوصه) الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز فيه أيضاً الجر على الإضافة، والنصب على التمييز.

وأما انتصاب المعرفة بعدها نحو: ولاسيما زيداً، فمنعه الجمهور، ووجهه بعضهم بأن (ما) كافة؛ وأن (لاسيما) نزلت منزلة (إلا) في الاستثناء [١].

ورد: بأن المستثنى مخرج، وما بعدها داخل من باب أولى [٢].

وأجيب: بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها.

وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً [٣].

هذه هي أهم أحكام (لاسيما)[٤]، من حيث معناها، وإعراب الاسم الواقع بعدها.

أما حكاية ابن الأعرابي إجراء (لا مثل ما) إجراء (لا سيما)، وأنه يرفع ما بعدها ويجر كما بعد لا سيما.

فظاهر كلام أبي حيان، والسيوطي[٥] قبول هذه الحكاية، والاعتداد بها.

قال أبو حيان: " ونص ابن الأعرابي على أن ما بعد (لا مثل ما) يرفع، ويجر كما بعد لا سيما، وقال كراع: لاسيما، ولا مثل ما، ولا ترما بمعنى واحد، وذكر ابن الأعرابي، والأحمر " ولو ترما " بمعنى لاسيما، قال: إنه لا يكون فيها

---

(١) ينظر: المغني: ١٨٧/١.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ومن أحكام لا سيما، أنه يجوز تخفيف الياء من لاسيما، فيقال: لاسيما بإسكان الياء، خلافاً لابن عصفور، وقد أبدلت العرب سين سيما تاء فقالوا: (لاتيما). وأنه لا تجيء الجملة بعدها بالواو، فلا يقال: لاسيما والأمر كذا، وأنه لا تحذف (لا) من (لاسيما)؛ لأنه لم يسمع إلا في كلام المولدين. ينظر: الارتشاف: ١٥٥٢ – ١٥٥٣، والهمع: ٢١٩/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٥٥٢، والهمع: ٢١٩/٢.

إلا الرفع يعني في الاسم الذي بعد " ولو تر ما " وسبب ذلك أن (تر) فعل فلا يمكن أن تكون ما زائدة [١].

يتضح مما سبق أن (لا مثل ما) في حكاية ابن الأعرابي تشارك (لاسيما) في معناها، وفي أحكامها الإعرابية، واعتمد ذلك أبو حيان، والسيوطي.

أما: " لا تر ما "، و " لو تر ما " فهما بمعناها ولكنهما يخالفانها في الإعراب، وفي ضبط الاسم بعدهما، فإنه لا يكون بعدها إلا الرفع؛ لأن " تر " فعل فلا يمكن اعتبار (ما) بعده زائدة ويجر الاسم بعدها بالإضافة؛ لأن الفعل لا يضاف، فتعين أن تكون (ما) موصولة وهي مفعول (تر) والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، والاسم بعدها مرفوع خبراً لمبتدأ محذوف [٢]، والجملة صلة " [٣].

جر " وحد " بـ " على ":

حكى ابن الأعرابي[٤]: جلس على وحدِه، بجر " وحد " بـ " على ".

والذى ذكره النحويون أن " وحد " من الكلمات الملازمة للإضافة لفظاً، ومعنى، ولا تضاف إلا إلى ضمير، ولا يكون " وحد " إلا منصوباً على الحال، وهو فى الأصل مصدر، فلذلك لم يؤنث، ولم يثن، ولم يجمع، يقال: جاء زيد وحدَه، وجئت وحدَك، وجئتِ وحدِكِ، وجئتم وحدكم، وجئتن وحدكن، وجئنا وحدنا[٥].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٥٢ – ١٥٥٣.

(٢) ينظر: الهمع: ٢١٩/٢، والنحو الوافي: ٣٦٨/٢.

(٣) و " تر " بعد " لا " مجزوم بها وهي ناهية، والتقدير في: قام القوم لاترما زيدٌ. لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، و " لا " نافية، وحذفت ألف الفعل شذوذاً أو للتركيب، وكذا بعد " لو " والتقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم. ينظر: الهمع: ٢٢٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٠/٣.

قال الجوهرى: " ... والعرب تنصب (وحده) في الكلام كله، ولا ترفعه ولا تخفضه إلا في ثلاثة أحرف نسيج وحدِه وعيير وحدِه وجُحيش وحدِه..." [١].

وقد اختلف النحويون فى انتصاب (وحده) فمذهب يونس[٢] أنه انتصب انتصاب الظرف.

وحجته: أن معنى قولك: جاء زيد وحده: جاء زيد على انفراده، فكأن أصله جاء زيد على وحدِه، ثم حذف حرف الجر.

ويؤيد مذهب يونس ما ورد فى حكاية ابن الأعرابي من قولهم : جلس على وحدِه، بجر (وحد) بـ (على).

ورد ابن عصفور هذا المذهب قائلاً[٣]: " أما يونس فيدل على فساد مذهبه أن ما ليس بزمان، ولا مكان لا ينبغى أن يجعل ظرفاً بقياس، فإن قيل : قد حكى ابن الأعرابي : جلس على وحدِه، وجلسا على وحدِيهما، وجلسوا على وحدِيهم، فالجواب : إن هذا لا يقطع بمذهب سيبويه على ما يُبَيَّن؛ لأن هذا يجعل من التصرف القليل الذى جاء مثله في : جحيش وحدِه، فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه" أهـ .

أما سيبويه[٤] فمذهبه أن " وحد" من الأسماء التى وضعت موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ولم يجعله مصدراً؛ لأنه لم يحفظ له فعل .

وقيل: إن " وحد " انتصب على المصدر الذى لم يوضع له فعل كالخئولة، والأبوة، ونحوهما[٥].

---

(١) تهذيب اللغة: ١٢٩/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢.

(٣) المرجع السابق: ٢٦٩/٢، ٢٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٧٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٠/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢٦٩/٢، والارتشاف: ١٨١٢.

وقيل: إنه انتصب على المصدر المتوهم حذف زوائده، فمعنى "وحده": إيحاداً[١].

وقيل: إنه انتصب على المصدر بفعل ملفوظ به، ورجحه أبو حيان[٢].

ومما سبق ذكره يتبين لى: أن " وحد " تلزم الإضافة لفظاً، ومعنى، وأن الغالب عليه النصب، والإفراد، وإن اختلف الضمير الذى أضيف إليه، وسمع فيه الجر بـ " على " كما فى حكاية ابن الأعرابي : جلس على وحدِه.

إضافة الشيء إلى نفسه أو صفته:

حكى ابن الأعرابي [٣]: لقيته عامَ الأول بإضافة العام إلى الأول، وهو من إضافة الشيء إلى صفته، وقد اختلف النحويون في حكم إضافة الشيء إلى نفسه أو صفته نحو صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، فالبصريون يمنعون ذلك[٤]، والكوفيون يجيزون [٥].

احتج البصريون بأن الغرض من الإضافة التخصيص، والشيء لا يخصص نفسه، ولو كان كذلك لكان كل شيء مخصصاً [٦].

واحتج الكوفيون [١] بأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه، أو صفته إذا اختلفت ألفاظه، ويشهد لهم ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: لقيته عامَ الأولِ،

---

(١) ينظر: الحاشية السابق.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٨١٢.

(٣) ينظر: اللسان (و أ ل): ١٩٣/١٥، وتاج العروس (و أ ل): ٥٨/٣١.

(٤) وكذلك منع إضافة الشيء إلى نفسه أبو إسحاق الزجاج، وابن درستوريه، ووافقهم ابن مالك.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٣/١، واسفار الفصيح: ٢١٥/١، وشرح التسهيل: ٢٢٥/٣.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٩/١، والبسيط في شرح مجمل الزجاجي لابن أبي أبي الربيع: ٨٩٦/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٤٣٦/٢، واللباب: ٣٩١/١، وائتلاف النصرة: ٥٤.

واحتجوا كذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [٢] وقوله أيضاً: ﴿ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [٣]، و ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [٤].

وقد أجاب البصريون[٥] على ما احتج به الكوفيون بأن جميع ما ذكروه متأول على غير ظاهره، وأن التقدير: دار الساعة الآخرة، وقد سماها الله –تعالى– ساعة في نحو قوله: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ ﴾[٦]، وأما "حبل الوريد" فعلى ذلك أيضاً، والتقدير: حبل الشراب الوريد، أو الدم الوريد، أي الوارد فيه، وفعيل بمعنى فاعل كثير، وأما " حب الحصيد " فتقديره: حب الزرع الحصيد؛ لأن الذي يحصد هو الزرع لا الحب.

وفي حكاية ابن الأعرابي " لقيته عام الأول " بإضافة العام إلى " الأول " إشارة إلى تجويزه هذا الاستعمال[٧][٨]، وهو إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، وهو ممنوع، ومتأول عند البصريين، وجائز بلا تأويل عند الكوفيين[٩].

وقد أيد الهروي مذهب الكوفيين حيث قال [١٠]: "... وأرى أن إضافة الشيء إلى صفته استعمال لغوي سليم، وليس هناك ما يدعو إلى التأويل، والتقدير، ومالا يحتاج إلى تأويل، أولى، وأجدر بالقبول مما يحتاج إلى تأويل " اهـ.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٣٦/٢، واللباب: ٣٩١/١، وائتلاف النصرة: ٥٤.

(٢) من الآية [١٠٩] سورة: يوسف.

(٣) من الآية [١٦] سورة: ق.

(٤) من الآية [٩] سورة: ق.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٤٣٦/٢، واللباب: ٣٩١/١، وائتلاف النصرة: ٥٤.

(٦) من الآية [١٢] سورة: الروم.

(٧) إسفار الفصيح: ٢١٦/١.

(٨) ونسب نحو ذلك إلى اللحياني حيث حكى: أتيتك عامَ الأول على إضافة الشيء إلى نفسه. ينظر: اللسان (و أ ل): ١٩٣/١٥.

(٩) ينظر: الإنصاف: ٤٣٨/٢.

(١٠) ينظر: ابن طاهر النحوي د/ أحمد محمد عبدالله: ١٠٥، ومسائل الخلاف النحوي في

ومما سبق ذكره يتبين لي أن مذهب البصريين القائلين بمنع إضافة الشيء إلى نفسه أو صفته، وأن ما ورد من ذلك فمتأول – هو الصحيح؛ ذلك لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه شائع وكثير في الأساليب الصحيحة بشرط أن يعلم المحذوف، وأن يصح تسليط العامل عليه، وذلك متحقق فيما قدره البصريون[١] في كل ما استشهد به الكوفيون. ومن هنا يترجح مذهب البصريين.

رفع هاء الجلالة في قوله: عَمْرَك الله كيف يلتقيان:

روى ابن الأعرابي هذا القول برفع هاء الجلالة، والمعنى: عمرك الله تعميراً.

وكان ابن مالك[٢] قد نص على أن من القسم غير الصريح: عمرتك، فللناطق به أن يقصد القسم، وألا يقصد، ويعلم كونه قسماً بإيلائه الله نحو: عمرتك الله، ولا يستعمل إلا في قسم فيه طلب نحو: عمرتك الله لا تطع هواك ...

ولفظ الجلالة منصوب على إسقاط الخافض، ولذا يجوز التصريح بالخافض فيقال: عمرتك بالله، أي: سألتك بالله، وزعم بعضهم أنه منصوب على المفعول به، وهو ضعيف.

ومعنى: عمرتك الله، سألت الله تعميرك، وضمن معنى الطلب، وقيل المعنى: ذكرتك بالله تذكيراً يعمر القلب، ولا يخلو منه [٣].

فإن أبدل من عمرتك الله: عَمْرَك الله، وهو مصدر على حذف الزوائد فالوارد فيه نصب لفظ الجلالة على إسقاط الخافض، وهو رواية أهل العربية، وبالنصب

كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بأسيوط: ٢١٦.

(١) ينظر: السابق.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٧/٣، والارتشاف: ١٧٩٥.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٧٩٥.

جاء كثير من شعرهم [١] نحو قوله:

عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ [٢]

والتقدير: تعميرك الله، أي: تذكيرك بالله [٣].

أما رواية ابن الأعرابي [٤]: برفع هاء الجلالة، والمعنى: عَمْرك اللهُ تعميراً. وقد وجه أبو حيان هذا الرفع على أنه أضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل.

ويظهر لي مما تقدم أن ما حكاه ابن الأعرابي من جواز رفع هاء الجلالة في (عمرك الله) جائز في اللغة؛ لأنه نقل، والنقل لا يرد، ولأنه محمول على وجه إعرابي صحيح، ولا يخل باستقامة المعنى.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٧/٣.

(٢) عجز بيت من الخفيف، صدره: أيها المنكح الثريا سهيلا
وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٢٩٩، والشعر والشعراء: ٥٦٢/٢، والصحاح: ٧٥٦/٢، والمقاصد النحوية: ٤١٣/٣، وبلا نسبة في: المقتضب: ٣٢٨/٢.

(٣) وقال الأخفش: أصله بتعميرك الله، بحذف زوائد المصدر والفعل فانتصب ما كان مجروراً بها. وقيل: الأصل: تعميرك الله، انتصب تعميرك ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان أي: أسأل الله تعميرك. وقيل: تعميرك منصوب بأسألك، ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر وهو عَمْر بمعنى تعمير. وأجاز المبرد والسيرافي أن ينتصب هذا على تقدير القسم كأنه قال: أقسم عليك بعمرك الله، أي: بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالدوام والبقاء، ويكون محذوف الجواب فتكون الكاف في موضع رفع. والظاهر من كلام سيبويه أنه مصدر موضوع موضع الفعل على أنه مفعول به.
ينظر: رأي الأخفش في الارتشاف: ١٧٩٥، ورأي المبرد في المقتضب: ٣٢٦/٢، ورأي سيبويه في الكتاب: ٣٢٢/١ – ٣٢٣.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٧٩٥.

ومن هنا تكون حكاية ابن الأعرابي لها أثرها البين في جواز رفع الهاء فى لفظ الجلالة من قولك : عمرك الله.

صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة للضرورة:

أنشد ابن الأعرابي[1]:

إِنِّـــي مُقَسِّـــمٌ مَـــا مَلَكْـــتُ فَجَاعِـــلٌ ∴ جـــزءً لَآخِرَتِـــي وَدُنْيـــاً تَنْفَـــعُ [2]

بصرف " دنياً " مع أن فيه ألف التأنيث المقصورة للضرورة .

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١٠٩/٢، وحاشية شرح الكافية: ١٠٧/١.

(٢) من الكامل، وهو لمسلم بن رباح في: توضيح المقاصد: ١٢٢٦/٣، وخزانة الأدب: ٢٩٧/٨، والمقاصد النحوية: ٣٧٦/٤، ومن مواضعه: ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٦٧٥، وضرائر الشعر: ٢٥.

والشاهد في قوله " دنيا " حيث نونه، وهو عطف على " أجراً ". وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا، وتنفع – في محل النصب – صفة دنيا.

والذى عليه النحويون أن صرف ما لا ينصرف في الضرورة واجب، وللتناسب جائز بلا خلاف[١]، فمثال الضرورة [٢] قوله:

ويَومَ دَخَلتُ الخِدْرَ، خِدْرَ عُنَيزَةٍ .·. فقالتْ: لَكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي [٣].

وقوله:

تَبَصَّرْ خَلِيلَيّ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ [٤]

وهو كثير، غير أن النحويين اختلفوا في صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة للضرورة[٥]، فمنع بعضهم صرفه للضرورة.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٤٠١/٣ – ٤٠٢، وحاشية الخضري: ١٠٩/٢.

(٢) ومثال الصرف التناسب قراءة نافع والكسائي ﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾، و " ﴿ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا ﴾ ينظر: شرح الأشموني: ٤٠٢/٣ – ٤٠٣، وينظر القراءة في: الكشف ٣٥٢/٢، والسبعة: ٣٦٣، والاتحاف: ٢٢٩.

(٣) من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه: ٢٧، والمقاصد النحوية: ٣٧٤/٤، وبلا نسبة فى: كتاب العين: ١٠٤/٦، وأوضح المسالك: ١٣٦/٤.

والخِدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال هو الستر. وقال الأعلم هو الهودج، وهو من مراكب النساء، والشاهد في عنيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة، وهو اسم امرأة. ينظر: شرح الشواهد للعيني: ٤٠١/٣.

(٤) من الطويل، وتمامه: سوالِك تقيا بين حَزْمي شعَبْعَبِ.

وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ٧٤، وأساس البلاغة (ب ص ر)، والمقاصد النحوية: ٣٨٦/٤.

والشاهد في (ظعائن) حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف للضرورة.

(٥) وهناك نوع آخر اختلف النحويون في صرفه للضرورة وهو " أفعل من " فقد منع الكوفيون صرفه للضرورة؛ لأن حذف تنوينه لأجل " من " فلا يجمع بينهما. وأجاز البصريون صرفه؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا " من " بدليل صرف خير منه، وشر منه، لزوال الوزن. ينظر: شرح الأشموني: ٤٠٢/٣ – ٤٠٣ تم تحقيقه:

وجوزه بعضهم مستدلاً بما أنشد ابن الأعرابي [١] من تنوين " دنيا " في قول الشاعر:

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ ∴ جزءً لآخِرَتِي وَدُنْيَاً تَنْفَعُ

والخلاف بينهم مبني على خلافهم في معنى الضرورة، هل هي ما وقع في الشعر، وإن كان للشاعر عنه مندوحة، أو هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة ؟ [٢].

أما من منع صرفه فقالوا:إنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص؛لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين، والتنوين قَدَّر الألف المحذوفة،وكلٌ ساكن[٣]،وهذا مبني على أن الضرورة هي ما وقع في الشعر،وإن كان للشاعر عنه مندوحة،وأما من أجاز صرفه فأجابوا عن ذلك: بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده،فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول،فينون ثم يكسر.

ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون [٤]. وهو مبني على أن الضرورة مالا مندوحة عنه، لا مطلق ما وقع في الشعر [٥].

وقد علق الصفوي [٦] على ما استدل به المجوزون من صرف " دنيا " في قوله: " ودنيا تنفع " بقوله: " وضعف الرد بمنع الدليل؛ لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه، فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة ".

---

(١) ينظر: حاشية شرح الكافية: ١٠٧/١، وشرح الأشموني: ١٠٩/٢.

(٢) ينظر: حاشية شرح الكافية: ١٠٦/١ – ١٠٧.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٤٠٢/٣، وحاشية الصبان: ٤٠٢/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٤٠٢/٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) هو: كافور الطواشي: الأمير شبل الدولة أبو المسك الصوابي الصالحي النجمي الصفوي، خزندار خزندار خزانة الشام، وسمع من السخاوى، وابن قمير، وغيرهما. ينظر: تاريخ الإسلام: ٥٣٥/١٥، وينظر قوله في: حاشية الصبان: ٤٠٢/٣.

مما سبق ذكره يتبين لي رجحان القول بجواز صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة للضرورة؛ لأنه سمع تنوين " دنيا " في قوله " دنياً تنفع " ولقوة ما احتجوا به، ولكونه لغة من لغات العرب.

قال الأخفش[1]: " إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف مالا ينصرف فتمرن ذلك السنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا ﴾ [2] و ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ [3] "... ".

وهذا الترجيح مبني على ما حكاه ابن الأعرابي، ومن هنا يظهر أثر حكاية ابن الأعرابي فى ترجيح رأى على آخر .

(لم أبال) بإثبات الألف:

روى عن ابن الأعرابي [4] أن رجلاً من طي عوتب في امرأته فقال: إذا التكدت التكدت [5] بما يسرني لم أبال أن التكد بما يسوؤهما.

كذا حكاه ابن الأعرابي بإثبات الألف.

يقول السيوطي: " إذا تعارض قوة القياس، وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، ولذا قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالاً، ولذا نزل القرآن بها، وإن كانت التميمية أقوى قياساً " [6].

---

(١) ليس فى معانى القرآن، وينظر قوله فى: شرح الأشموني: ٤٠١/٣.

(٢) سورة: الإنسان، من الآية [٤].

(٣) سورة: الإنسان، من الآية [١٥ – ١٦].

(٤) ينظر: المحكم: ٧٥٣/٦.

(٥) التكد: لزمه فلم يفارقه. ينظر: المحكم: ٧٥٣/٦.

(٦) الأشباه والنظائر: ٣٣٥/١.

ومن فوائد ظاهرة كثرة الاستعمال التي أشار إليها السيوطي التخفيف [١]، ومن أهم صوره التخفيف بالحذف، ومن ذلك قولهم: لا أدر، ولم يك، ولم أبل، وجميع هذه إنما حذفت لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وإنما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيراً، لأن أصل: لا أدري في الجهالات، فيكون[٢] عبارة عن الزمان، ولم أبل مستعملة فيما لا يكترث به، وهذه أحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يعبر بهن عنها [٣].

قال ابن السراج: " وليس كل ما كثر استعماله حذف، فأصل: لا أدر: لا أدري، وكان حق هذه الياء أن لا تحذف إلا في الجزم فحذفت لكثرة الاستعمال، وحق لم يك: لم يكن؛ وكان أصل الكلمة قبل الجزم (يكون) فلما دخلت عليها (لم) فجزمتها سكنت النون فالتقى ساكنان؛ لأن الواو ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فوجب أن تقول: لم يكن، فلما كثر استعمالها، وكانت النون قد تكون زائدة، وإعراباً في بعض المواضع شبهت هذه بها، وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع، وأما: لم أبل فحقه أن تقول: لم أبال كما تقول: لم أرامِ يا هذا، فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلا ما يؤثرونه من الحذف في بعض ما يكثر استعماله، وليس هذا مما يقاس عليه... " [٤].

وقد أشار سيبويه إلى ما غير بالحذف تخفيفاً لكثرة استعماله فقال:

" وغيروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى: أنك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أق، إذا أردت: أقل، وتقول:

---

(١) قال ابن يعيش: " اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم أثروا تخفيفه، وعلى حسب الكثرة يتفاوت التخفيف " شرح المفصل: ٣٦/١٠.

(٢) في قولهم: لم يك.

(٣) الأصول في النحو: ٣٤٣/٣.

(٤) الأصول في النحو: ٣٤٣/٣ .

لا أدر كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أُبل، ولا تقول: لم أُرَم. تريد: لم أرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره " [١].

من هذا يتبين أن حكاية ابن الأعرابي: لم أبال بإثبات الألف فيه تقديم للقياس على ما كثر استعماله مخالفاً لما ورد عن العرب من قولهم: لم أبل بحذف الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ومعلوم أن العرب من سننهم أن اللفظ إذا كثر في كلامهم واستعمالهم غيروه في الألسنة تخفيفاً لكثرة تداوله.

وكأن ابن الأعرابي هنا نظر إلى أصل الاستعمال قبل التخفيف فجاءت حكايته بناء على هذا، والأصل فى الاستعمال منظور إليه، ومعتد به فى تقعيد قواعد النحو، والصرف عند علماء اللغة.

قال ابن جني: " وإذا شذ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى استعماله. من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً... إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ألا ترى أن القرآن نزل بها... " [٢].

وبهذا يُعلم أن كثرة الاستعمال من أهم الأدلة التي يعمل بها في الاحتجاج بل إن منزلتها تفوق قوة القياس [٣].

---

(١) الكتاب: ١٩٦/٢.

(٢) الخصائص: ١٢٤/١، ١٢٥.

(٣) ينظر: كثرة الاستعمال وأثرها في النحو إعداد: د/ عبدالناصر عبدالدايم، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، العدد الرابع.

المبحث الثاني

حكايات ابن الأعرابي وأثرها فى الدرس الصرفي

كما أن حكايات ابن الأعرابى كان لها أثر في الجانب النحوي كما سبق بيان ذلك فى المبحث السابق . يظهر أثرها أيضًا فى الجانب الصرفي بوضوح فى كثير من المسائل الصرفية سواء فيما يتعلق بالتصريف، أو الوزن، أو الزيادة، والنقصان ... كما سيتضح فى المسائل التالية:

إلحاق بُهْمَى بفُعْلَل لقولهم: بُهْمَاة:

من أغراض الزيادة الإلحاق: وهو أن تزيد في الكلمة حرفاً، أو أكثر زيادة غير مطردة في إفادة معنى من المعاني – لتماثل بتلك الزيادة كلمة أخرى في وزنها وتصريفها [١].

والغرض من الإلحاق غرض لفظي لا معنوي، وإن أفاد معنى أحياناً؛ لأن الإفادة فيه غير مطردة؛ لأن تغيير اللفظ هو الغرض الأصلي من هذه الزيادة، وتغيير المعنى إن وجد فهو ليس مقصوداً من هذه الزيادة [٢].

ومن حروف الإلحاق الألف إذا كانت آخراً، وألف الإلحاق هي ألف زائدة لازمة مقصورة، أو ممدودة تلحق آخر بعض الأسماء فيصير الاسم الذي لحقته على وزن اسم آخر، مثالها: علقى لنبات، وأرطى علم الشجر.

فألف الإلحاق الزائدة جعلتهما على وزن فَعْلَى المماثل في الصورة لوزن فَعْلى المختوم بألف التأنيث المقصورة [٣].

---

(١) ينظر: المثال في تصريف الأفعال: ٤٢، ودراسات في تصريف الأفعال: ٧١، ٧٤.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان.

(٣) ينظر: الأجوبة الحلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل: ١٩٦/٣.

ويستدل على الألف إذا كانت آخراً أنها للإلحاق بثلاثة أشياء [١]:

أحدها: أن لا تكون منقلبة عن أصل، وأن تنون [٢] .

والثاني: أن تكون على بناء غير مختص بالتأنيث فحُبْلى، ونحوه من (فُعْلى) لا يكون إلا للتأنيث.

والثالث: أن تنقلب الألف في التصغير ياء كما تنقلب المنقلبة إلى الياء [٣].

وقد اختلف العلماء في (بُهْمى)، فذهب بعضهم إلى أن الألف فيه للإلحاق مستدلين بقولهم : بُهْماة، فيما حكاه ابن الأعرابي[٤] .

وكان سيبويه[٥] قد نص على أن الألف في بُهمى للتأنيث لا للإلحاق؛ لأنه ليس في الكلام فُعْلى، والألف لغير التأنيث؛ إلا أنهم قالوا: بهماة، فألحقوا الهاء كما قالوا: امرأة سعلاة، ورجل عِزْهاة.

وإذا كانت ملحقة فهي للإلحاق بجُخْدَب [٦] ، وقد نفى سيبويه[٧] هذا

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨١/٢.

(٢) فالشرط الأول يدل على أنها إن كانت منقلبة عن أصل لم تكن زائدة، ومن شرط حرف الإلحاق أن يكون زائداً، وأما التنوين فيدل على أنها ليست للتأنيث. ينظر: اللباب: ٢٨١/٢.

(٣) نحو مِعْزى، وتصغيرها: مُعَيْز، وأما الهمز في علباء فمبدلة من ألف مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بسرداح، ولذلك تقول في تصغيرها: عليبيَّ، فتقلب ألف المد ياء لانكسار ما قبلها، وتعيد اللام إلى أصلها. ينظر: اللباب: ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٤٨/١

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٢١/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٣.

(٦) ونقل عن الأخفش. ينظر: اللباب: ٢٨٢/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٢١/٤، والمخصص: ٤٨٦/٤.

البناء أصلاً[١].

ويظهر لي مما تقدم أن قول سيبويه هو الصحيح ، فإنه لا يكون (بُهْمى) ملحقاً لقولهم: بهماة – فيما حكاه ابن الأعرابي – ؛ وذلك لأن (بُهمى) على زنة (فُعْلى)، وهو من الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث ، أما ما حكاه سيبويه [٢] من قولهم في بُهْمَى: بهماة، وما رواه بعضهم في رؤيا: رؤياه، فهما شاذان لا يقاس عليهما.

الهمزة في (أكب) أهي للصيرورة أم للتعدية ؟

حكى ابن الأعرابي [٣]: كبه الله، وأكبه بالتعدية فيهما على القياس.

وأكبه التي حكاها ابن الأعرابي على وزن (أَفْعَلَ)، وهذا الوزن من أوزان الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد، وحَدّه كل فعل ثلاثي سبق بهمزة قطع أو ضعفت عينه أو زيد فيه ألف بين الفاء، والعين. فإن سبق بهمزة قطع فهو الباب الأول منه، ووزنه أَفْعَل نحو أكرم، وأعَظم، وأولى، وإن ضعفت عينه فهو بابه الثاني، ووزنه فَعّل نحو قَدَّم، وكرّم وعلم، وإن زيد فيه ألف بين الفاء، والعين فهو بابه الثالث ووزنه فاعل نحو: رابح، وقاتل، وناظر.

ولكل واحد من هذه الأبواب دلالته في العربية [٤].

---

(١) ونقل عن أبي علي الفارسي أن الألف في بهماة زائدة لا للتأنيث ولا للإلحاق كما أن ألف قبعثري كذلك، فكما لا تمتنع التاء من لحق قبعثراة كذلك جاز دخولها في بهماة، ونسب هذا القول إلى المبرد في تاج العروس: ٣١١/٣١، وينظر: المخصص: ٥٩/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٢١/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/٣.

(٣) ينظر: شرح الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: ٢٢٤/٨، وحاشية شرح الشافية: ٨٩/١.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٣٩، ونزهة الطرف في شرح بناء الأفعال في علم الصرف: ٤٢، ودراسات في تصريف الأفعال: ١٠٨.

والذي يعنينا من هذه الأبواب هو وزن (أفعل).

ويأتي لمعانٍ كثيرة أشهرها: التعدية، وهي جعل ما كان فاعلاً للفعل اللازم مفعولًا لمعنى التصيير في اللفظ مع بقائه فاعلاً لأصل الحدث في المعنى، نحو: أخرجت زيداً من البلد. فـ(زيداً) مفعول لمعنى التصيير، وهو الإخراج، وفي الوقت نفسه هو فاعل الخروج كما كان في قولك: خرج زيد.

وتسمى همزة (أفعل) همزة النقل من اللزوم إلى التعدي، ومن التعدي لواحد إلى أكثر، أولها يسمى مفعول التصيير. والثاني لأصل الفعل مثل: أحفرت زيداً البئر، أي: جعلته حافراً لها، وإن كان الفعل متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة، أولها مفعول التصيير، والثاني، والثالث لأصل الفعل، وذلك في فعلين هما: أعلم وأرى. نحو: أعلمت محمداً الخبر صحيحاً، وأريته الحق واضحاً [(١)].

ومن معاني وزن (أفعل): صيرورته ذا كذا، أي: صيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه نحو: ألحم زيد، أي صار ذا لحم، وأعسر، وأيسر، وأقل، أي: صار ذا عسر، ويسر، وقلة، وأغد البعير أي: صار ذا غدة، ونحو ذلك. وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو: أجرب الرجل أي: صار ذا إبل ذات جرب، وأقطف: أي صار صاحب خيل تقطف، وأخبث، أي صار ذا أصحاب خبثاء، وألام. أي: صار صاحب قوم يلومونه، فإذا صار له لوام قيل: هو مليم، ويجوز أن يكون من الأول، أي صار صاحب لوم، وذلك بأن يلام، كأحصد الزرع، أي صار صاحب الحصاد، وذلك بأن يحصد، فيكون أفعل صار ذا أصله الذي هو مصدر الثلاثي بمعنى أنه فاعله نحو: أجرب، أو بمعنى مفعوله نحو: أحصد الزرع ومنه: أكب: أي صار يُكبّ [(٢)].

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٣٩، ودراسات في تصريف الأفعال: ١١٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٨٩/١.

ومن معاني (أفعل) أن يكون مطاوعاً [١] لـ (فَعّل) بالتشديد نحو: فطرته فأفطر، وبشرته فأبشر [٢].

وقد ذهب بعض أهل اللغة كالجوهري[٣]، وتبعه ابن سيده، وابن الحاجب[٤] إلى أن الهمزة في (أكب) لمطاوعة (كبّ).

ولم يوافق الزمخشري على مذهب من قال بالمطاوعة، ونص على أن ذلك من الغرائب، والشواذ، وجعل (أكب) من أمثلة الصيرورة حيث قال في تفسير سورة الملك: " يجعل أكب مطاوع كبه، يقال: كببته فأكب من الغرائب، والشواذ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعل مطاوع، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما أكب من باب أنفض وألام، ومعناه: دخل في الكب وصار ذا كب: كذلك أقشع السحاب: دخل في القشع، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع " [٥] اهـ

وتبع الزمخشري في ذلك الرضي بدليل أنه ذهب إلى أن (أكب) من أمثلة الصيرورة بمعنى صار يكب، ونص على ذلك في شرح الشافية [٦].

وقال ابن منظور: " كب لوجهه فانكب أي: صرعه، وأكب هو على وجهه،

---

(١) هذه هي أشهر المعاني التي يأتي عليها وزن (أفعل)، أما وزن (فعّل) فأشهر معانيه التعدية نحو: قوّمت زيداً، وقعدته، وفرحت زيداً بنجاحه، وأما وزن (فاعل) فغالب معانيه المشاركة في الفعل والتكثير نحو: جاورت زميلي، وضاعفت أجر العاملين. ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٤١، والموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٧.

(٢) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٤١، ودراسات في تصريف الأفعال: ١١٤.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٤٦١/٩.

(٤) ينظر: المحكم: ٦٦٧/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١٢٧/٢.

(٥) ينظر: الكشاف: ٥٨٢/٤.

(٦) ينظر: ٨٨/١.

وهذا من النوادر أن يقال: أفعلت أنا، وفعّلت غيري، يقال كب الله عدو المسلمين، ولا يقال (أكب) " [1] اهـ.

فواضح من كلام ابن منظور أنه يذهب إلى أن مطاوع كب انكب، وأن مطاوعة الهمزة في (أكب) غير معروف في اللغة، وهو من النوادر.

ومما سبق ذكره يتبين أن الهمزة في (أكب) من الممكن أن تكون للتعدية ، وذلك إذا نصبت مفعولاً بناء على حكاية ابن الأعرابي : كبه الله وأكبه ، وهذه الحكاية جاءت متفقة مع القياس ؛ إذ الهمزة في أفعل تأتي للتعدية كثيراً ، وإذل لم تنصب مفعولاً كان الفعل لازما ، فتكون الهمزة للصيرورة أو للمطاوعة ، والأخير مردود ؛ لأن مطاوع (أكب) انكب.

جمع (فَعْل) مضعف كـ (عَمّ) على أفعل كـ (أَعُمّ):

حكى ابن الأعرابي فى جمع (عمّ) على زنة فَعْل جمع قلة على (أَعُمّ) على زنة أفعل.

قال الزبيدي: " العم أخو الأب جمعه أعمام، وعموم، وعمومه[2]،... وحكى ابن الأعرابي في أدنى العدد (أعم).. [3].

وقال ابن منظور: "... وحكى ابن الأعرابي في أدنى العدد: أعُمّ وأعْمُمُون بإظهار التضعيف جمع الجمع، وكان الحكم أعُمُّون، لكنْ هكذا حكاه، وأنشد:

تَـــروّحْ بِالعَشِـــيّ بِكُـــلِّ خِـــرْقٍ ∴ كَـــرِيمِ الأعَمُمِـــينَ وَكُـــلِّ خَـــالِ [4]

---

(١) اللسان: (ك ب ب).

(٢) قال سيبويه: أدخلوا فيه الهاء لتحقيق التأنيث، ونظيره البعولة، والفحولة. ينظر: الكتاب: ٥٦٨/٣، وينظر اللسان (ع م م): ٤٠٣/٩.

(٣) تاج العروس: ١٤٣/٣٣.

(٤) البيت من الطويل، وينظر البيت بلا نسبة فى: تاج العروس: ١٤٣/٣٣، واللسان (ع م م): م): ٤٠٣/٩.

و (أعُمَّ) في حكاية ابن الأعرابي جمع تكسير للقلة على وزن (أفْعُل)، ويطرد هذا الجمعَ في نوعين [١].

الأول: كل اسم ثلاثي صحيح الفاء، والعين، ولم يضاعف سواءٌ أكان صحيح اللام نحو نفس، وأنفس، وشهر، وأشهر، قال تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [٢]، وقال تعالى: ﴿ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ ﴾ [٣]، أم كان معتل اللام نحو: ظبي، وأظبٍ، قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ [٤]، وخرج بالاسم الصفة نحو: ضخم، فلا يُقال: أضخمٌ، إنما قالوا: عبد، وأعبد لغلبة الاسمية.

وخرج بصحيح الفاء معتل الفاء نحو وجه، وشذ جمعه على أوجه، وخرج بصحيح العين معتل العين نحو: سوط، وبيت، وشذ قياساً استعمال عين، وأعين، لكثرته، واستعماله في القرآن الكريم، قال: ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ [٥] فهو من الشاذ قياساً الفصيح استعمالا.

وخرج بغير المضاعف، المضاعف كأعُمّ في حكاية ابن الأعرابي.

وقد علق الفراء على هذه الحكاية بقوله: هو بمنزلة صَك وأصُكّ، وضبّ، وأضُبّ [٦].

أي: إنه شذ جمع عَم على أعُمّ: لأنه جمع (فَعْل) مضعف على أفعُل، وهو في الشذوذ بمنزلة صك، وأصك، وضبّ، وأضُبّ.

---

(١) ينظر: الهمع: ٣٠٨/٣، ودليل السالك: ١٦٢/٣، وشذا العرف: ١٥٥، وجامع الدروس العربية: ٣١/٢ – ٣٢.

(٢) من الآية [٢٧] سورة: لقمان.

(٣) من الآية [١١٢] سورة: النحل.

(٤) من الآية [١٩٥] سورة: الأعراف.

(٥) من الآية [١٩] سورة: غافر.

(٦) ليس في معاني الفراء، وينظر: تاج العروس: ١٤٣/٣٣.

وقال سيبويه: " القياس في (فعل) ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع فلو اضطر شاعر، أو ساجع في جمع (فعْل) مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه، وإن لم يسمع " [1].

وقال في موضع آخر [2]: "... أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره، فإن تكسيره أفعُل، وذلك قولك: كلب وأكلب، وكعب، وأكعب وفرخ، وأفرخ، ونسر، وأنسر، فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال، وعلى فُعُول.

وذلك قولك: كلاب، وكباش، وبغال، وأما الفعول فنسور، وبطون، وربما كانت فيه اللغتان، فقالوا: فُعول وفِعال وذلك قولهم: فروخ، وفراخ، وكعوب وكعاب، وفحول، وفحال وربما جاء فعيلا، وهو قليل نحو: الكليب، والعبيد، والمضاعف يجري هذا المجري، وذلك قولك: ضَبّ، وأضُبّ، وضباب، كما قلت: كلب، وأكلب، وكلاب، وصك، وأصُك، وصكاك، وصكوك ... ".

وقد ذكر سيبويه [3] أن بناء وزن (فَعْل) ساكن العين من المضاعف أخف وأكثر من وزن (فَعَل) مفتوح العين.

والبناء إذا كثر توسع في جموعه، فلهذا جاء المضاعف (فَعْل) ساكن العين بناء قلة، وكثرة، نحو: صك، وأصك، وصكاك، وصكوك، ولم يأت المضاعف (فَعَل) مفتوح العين إلا (أفعال) في القلة، والكثرة، كأمداد، وأفنان، و (فعِل) بكسر العين أقل من (فَعَل) بفتحها فنقص تصرفه عنه...

(١) ينظر: الكتاب: ٥٦٨/٣، وشرح الشافية: ٩١/٢.

(٢) ينظر: السابق: ٥٦٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٧٢/٣، وشرح الشافية: ٩٨/٢.

فواضح من كلام سيبويه في كل ما تقدم أن (فعْلا) المضاعف قد يجي جمعاً على (أفعُل) لكنه قليل.

النوع الثاني: مما يجمع على أفعُل، الرباعي المؤنث بلا علامة قبل آخره حرف مد كذراع وأذرع، ويمين وأيمن.

وشذ مجيئه من المذكر كشهاب، وأشهب، وغراب، وأغرُب، وعتاد، وأعتد وجنين، وأجنن [1].

مما سبق يظهر لنا أثر حكاية ابن الأعرابي في أن (أَعُمّ) جمع تكسير للقلة على زنة (أفعل) جمع (عَمّ) المضاعف على زنة (فَعْل) ساكن العين، ورد سماعه عن العرب، لكنه قليل، ومنه: صكّ، وأصكّ، وضبّ، وأضبّ.

جمع (فَعَل) بفتحتين على أفْعُل:

أفعُل أحد جموع القلة، ويطرد في نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين مثل: نَفْس، وأنفس، وكلب، وأكلب، وشذ عين، وأعين؛ لأنه معتل العين.

الثاني: ما كان رباعياً مؤنثاً ثالثه حرف علة مثل: ذراع، وأذرع، وعين وأعين، وشذ: شهاب، وأشهب؛ لأنه مذكر، وكذا غراب، وأغرب، وعتاد، وأعتد[2].

فالمطرد في جمع القلة فيما كان مفرده على وزن (فَعْل) بالشروط السابقة هو (أفْعُل).

وحكى ابن الأعرابي[1] أيضاً هذا الوزن فيما كان مفرده على زنة فَعَل بفتحتين، حيث قال في جمع: رقبة، أرقب على طرح الزائد، وهو التاء من رقبة، والقياس جمعه على رقاب [2].

---

(١) ينظر: الهمع: ٣٠٨/٣، وجامع الدروس العربية: ٣٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٨٩/٢، ٩١، ودليل السالك: ١٦٢/٣.

قال ابن سيده في المحكم [٣]: " الرَّقَبَةُ: العنق. وقيل: أعلاها. والجمع: رقب، ورقاب، وأرقب، الأخيرة على طرح الزائد، حكاه ابن الأعرابي، وأنشد:

تَـرِدْ بِنَـا فِـي سَـمَلٍ لَـمْ يَنْضُـبِ ∴ مِنْهـا عِرَضْـنَاتٌ عِظَـامُ الأَرْقُـبِ[٤]

وهذا الذي حكاه ابن الأعرابي في مجيء ما كان على وزن (فَعَل) جمع قلة على (أفعُل) قليل ونادر.

قال الرضي[٥]: " اعلم أن ما كان على (فَعَل) فإنك تقول في قلته: أفعال في الأجوف، أو في غيره، نحو: أجمال، وأتواج[٦]، وأقواع[٧]، وأنياب، وجاء قلته على أفعُل نادراً، كأزْمُن، وأجبُل، وأعصٍ في عصاً ... ".

وقال في موضع آخر: " اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فِعَال كرقاب، ونياق، وإماء، وجاء على أفعُل كآكم فى الصحيح، وأينق فى الأجوف، وآمٍ فى الناقص ... "[٨].

فواضح من كلام الرضي أن الاسم الذي على (فَعَل) بفتحتين يجمع جمع قلة على أفعال في الأجوف، أو في غيره نحو: جمل، وأجمال، وتاج، وأتواج، وقد يأتي

---

(١) ينظر: المحكم: ٣٩٨/٦ (ر ق ب)، مقلوبة (ب ق ر)، وتاج العروس: ٥١٨/٢ (ر ق ب)، واللسان (ر ق ب): ٢٨١/٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٠٦/٢.

(٣) المحكم: ٣٩٨/٦.

(٤) من الرجز، وينظر البيت بلا نسبة في: المحكم (ع ر ض): ٤٠١/١، ومقلوب (ر ق ب): ٣٩٤/٦، واللسان (ر ق ب): ٢٨١/٥، وتاج العروس (ع ر ض): ٤٠٤/١٨، وروى: عراض الأرنب، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) شرح الشافية: ٩٥/٢.

(٦) جمع: تاج.

(٧) الأقواع: جمع قاع، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفردت عنها الجبال. ينظر: لسان العرب: ٣٤٨/١١ (ق و ع)، وحاشية شرح الشافية: ٩٥/٢.

(٨) شرح الشافية: ١٠٦/٢.

جمع القلة من هذا الوزن على (أفعُل) نادراً، نحو زمن، وأزمُن، وجَبَل، وأجبُل. ويمكن أن يجعل من النادر في ذلك ما حكاه ابن الأعرابي في جمع رقبة على أرقب، بعد طرح الزائد.

ومن هنا يظهر أثر حكاية ابن الأعرابى فى اعتداد الرضي بهذا الوزن، وجعله من القليل الذى ورد سماعه عن العرب.

جمع (فَعْل) بفتح فسكون على أَفْعِله:

من أوزان جموع القلة وزن (أفعِلة)، ويطرد هذا الجمع في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره حرف مد، نحو: طعام، وأطعمة، وزمان، وأزمنة، ومكان، وأمكنة، ورغيف وأرغفة.

سواء أكان صحيح اللام كما مضى أم كان مضعف اللام، أو معتلها، والمراد بالتضعيف هنا: أن تكون العين، واللام من جنس واحد، فالمضعف نحو: شحيح، وأشحة، وزمام، وأزمة، وعزيز، وأعزة، وذليل، وأذلة، وبتات، وأبتة، والمعتل نحو: قباء، وأقبية، وكساء، وأكسية، وفناء وأفنية، ورداء، وأردية، والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة [1].

(١) ينظر: دليل السالك: ١٦٥/٣، والهمع: ٣١٠/٣، وشرح الشافية: ١٢٥/٢، والموجز في قواعد اللغة العربية: ١٤٧.

وأما مع التأنيث فلا يجوز، لأن (فعالا) المفرد إذا كان مؤنثاً كذراع، وعناق، لا يجمع هذا الجمع[١]، كما صرح به ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام[٢] وغيرهم من أئمة النحو.

وحكى ابن الأعرابي[٣] في جمع " وَهْى " على زنة " فَعْل ": أوهية على زنة أفعلة وأنشد:

حَمّـــالُ أَلْوِيَـــةٍ شَـــدّادُ أَنْجِيَـــةٍ ∴ سَـــدّادُ أَوْهِيَـــةٍ فَتّـــاحُ أَسْـــدَادِ[٤]

وما حكاه ابن الأعرابي، وأنشده في جمع (وَهْى) على أوهية نادر[٥] يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لعدم انطباق ما تقدم عليه.

قال صاحب المحكم: "... و هـ ى مقلوب من (هـ و ى)... والوهى: الشق في الشيء، وجمعه: وُهِيٌّ، وقيل: الوُهِيُّ مصدر مبني على فُعول، وحكى ابن الأعرابي في جمع وهى أوهية، وهو نادر، وأنشد:

حَمّـــالُ أَلْوِيَـــةٍ شَـــدّادُ أَنْجِيَـــةٍ ∴ سَـــدّادُ أَوْهِيَـــةٍ فَتّـــاحُ أَسْـــدَادِ

وَوَهى الشيء، وَوَهِي يَهِي فيهما جميعاً، وَهْيا فهو واه ضعف، قال ابن هرمة:

فَـــإِنَّ الْغَيْـــثَ قَـــدْ وَهِيَـــتْ كُـــلَاهُ ∴ بِبَطْحَـــاءِ السَّـــيالَةِ فَـــالنَّظِيمِ[٦].

والجمع وُهِيٌّ، وأوهاه: أضعفه... "[٧].

---

(١) ينظر: تاج العروس (ك ر ب): ٢١/٥.

(٢) ينظر: الألفية: ٦٦، والارتشاف: ٤١٠، وأوضح المسالك: ٣٠٩/٤.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم باب (و هـ ى): ٤٥٣/٤، واللسان (و هـ ى): ٤١٩/١٥.

(٤) من البسيط، وهو بلا نسبة في: المحكم (و هـ ي): ٤٥٣/٤، واللسان (و هـ ي): ٤١٩/١٥، وتاج العروس (و هـ ي): ٢٢٦/٤٠.

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (و هـ ى): ٤٥٣/٤، واللسان (و هـ ى): ٤١٩/١٥.

(٦) من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه: ٢٠١، والمحكم: ٤٥٣/٤، واللسان: ٤١٩/١٥، وتاج العروس: ٢٢٦/٤٠، مادة (و هـ ي).

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٤/٧.

وراوية ابن الأعرابي هنا يظهر أثرها فى اعتداد العلماء بها، وإن كانوا جعلوها من النادر .

مُكُل بين الجمع والإفراد :

مُكُل على وزن (فُعُل) بضم أوله، وثانيه ، وهو من أوزان جموع الكثرة، نحو: صُبُر، وكُتُب، ودُرُع، ومما يقاس فيه هذا الجمع (فَعُول) [1] بمعنى فاعل، كصَبُور، وصُبُر، وغَيُور، وغُيُر [2].

ومنه مَكُول ومُكُل ، جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: مكل: الميم، والكاف، واللام كلمة تدل على اجتماع ماء، ومَكَلت البئر، اجتمع ماؤها في وسطها، ومجتمع الماء مُكْلَه، وبئر مَكول، والجمع مُكُل[3]. وقال ابن سيده في المحكم: " والمُكْلَة:

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ١٣٩/٢، وجامع الدروس العربية: ٣٦/٢.

(٢) أما نحو: نَذُر، وخُشُن، ونُجُب، جمع نذير، وخَشِن، ونجيب، فعلى خلاف القياس لأن مفرداتها ليست على وزن فَعول.

ومما يقاس فيه وزن (فُعُل) بضم أوله وثانيه جمعاً للكثرة – كل اسم رباعي صحيح اللام مزيد قبل لامه حرف مد سواء أكان ألفا أم واوا، أم ياء، ككتاب وكَتُب، وعمود، وعُمُد، وقضيب وقُضُب ولا فرق بين أن يكون مذكراً كهذه الأمثلة، أو مؤنثاً كعناق، وعُنُق وذراع، وذُرُع، غير أن المدة لو كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف نحو: عماد وعُمُد، وحمار، وحُمُر، وجدار، وجُدُر.

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفا فجمعه على (فُعُل) غير مطرد نحو عنان، وعُنُق، وإنما يجمع قياساً على أفعلة نحو: سنان، وأسنة، وهلال، وأهلة، وزمام، وأزمة.

ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها كَسُوْر، وسُوْك، جمعي سوار، وسواك، وإلا جاز ضمها، وتسكينها نحو: قُذُل بضمتين وقُذْل بالسكون. لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بيض في جمع أبيض. وشذ جمع خشبة، وصحيفة على خُشُب، وصُحُف. ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٦/٢.

(٣) ينظر: (م، ك، ل): ٣٦/٢.

الشيء القليل من الماء يبقى في البئر أو الإناء فهو من الأضداد. وقد مكلت الركية تمكل مُكولا، فهي مَكول فيهما، والجمع مُكُل" [1].

ومن الممكن أن تأتي مُكُل مفردة ، فقد حكى ابن الأعرابي قليب مُكُل كعُطُل[2]، ومَكِل كَنَكِد، وممكلة، وممكولة، كل ذلك التي قد نزح ماؤها.

وإنما قيل : إنها هنا مفردة لسببين : الأول أنها جاءت وصفاً لقليب ، وهو مفرد والآخر : أنهم جعلوها كعُطُل وعُنُق .

ومن هنا يظهر أثر حكاية ابن الأعرابي فى جواز استعمال مُكُل بزنة فُعُل مفردة كعُنُق وعُطُل .

جمع عَرْق على زنة (فَعْل) جمع كثرة على فعال (عِرَاق):

العَرْق بالفتح: العظم الذي أكل لحمه، وقيل: أَخْذُ معظم اللحم وهبْره، وبقي عليها لحوم رقيقة طيبة فتكسر، وتطبخ، وتؤخذ إهالتها من طفاحتها، ويؤكل ما على العظام من لحم رقيق، وتتمشش العظام، ولحِمُها من أطيب اللحمان عندهم [3] – وقيل: العَرْق: العظم بلحمه، فإذا أكل لحمه فَعُراق [4].

وقد حكى ابن الأعرابي [5] في جَمْع العَرْق: عِراق ككتاب على زنة (فِعَال)، قال: وهو أقيس، وأنشد:

---

(١) المحكم (م، ك، ل): ٥٤/٧.

(٢) امرأة عُطُل : لا قلائد عليها . ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٤٦١٣/٧.

(٣) وفي الحديث: أنه (ﷺ) دخل على أم سلمة، وتناول عَرْقا، وصلى ولم يتوضأ. ينظر: الجامع الصحيح للسنن، والمسانيد: ٧٦/٣٥، باب: حكم الوليمة، والنهاية فى غريب الحديث والأثر: ٢٢٠/٣.

(٤) ينظر: تاج العروس: ١٢٦/٢٦.

(٥) ينظر: تاج العروس: ١٢٦/٢٦.

يَبِيتُ ضَيْفِي فِي عِرَاقٍ مُلْسِ[1] ∴ وَفِي شَمُولٍ عُرِّضَتْ لِلنَّحْسِ [2]، [3]

وقال الرضي: " والغالب في كثرة فَعْل أن يكون على فُعُول، وفِعَال كَكُعِوب وكِعاب، وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن، وبطون، وبغل، وبغال، وكذا المضاعف نحو صك، وصكوك، وصكاك، والناقص كدلو، ودُلِيّ، ودِلاء، وثدى، وثُدِى، وظبي، وظباء، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيه قليل، والأكثر الفعال لاستثقال الضمة على الواو في الجمع، وبعده الواو... " [4].

ويجمع العَرْق أيضاً على عُراق مثل غُراب، على زنة (فُعَال) بضم ففتح، قال الزبيدي: وهو من الجمع العزيز [5]، وقال ابن الأثير نادر [6].

وقال ابن السكيت نقلاً عن أبي دؤاد [7]: " لم يأتِ شيء من الجمع على فُعَال): إلا أحرف، منها: تُؤَام جمع توأمِ، وشاة رُبّى، وغنم رُبَاب، وظئر وظؤار، وعَرْق، وعُراق، ورِخل ورُخال، وفرير، وفرار، ولا نظير لها " [8].

---

(١) مُلس من الشحم. ينظر: تاج العروس: ١٢٦/٢٦.

(٢) النحس: الريح التي فيها غبرة. ينظر: السابق.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة فى المحكم (ع ر ق): ١٩١/١، واللسان (ع ر ق): ٧١/١٥، و(ن ح س): ١٦٣/٩، وتاج العروس (ع ر ق): ١٣٧/٢٦.

(٤) شرح الشافية: ٩٠/٢.

(٥) ينظر: تاج العروس: ١٢٧/٢٦.

(٦) ينظر: النهاية فى غريب الحديث والأثر: ٢٢٠/٣، وتاج العروس: ١٢٧/٢٦.

(٧) إصلاح المنطق: ٢٢٣/١.

(٨) قال الصاغاني: بل لها نظائر: نذل، ونُذَال، ورذل، ورُذَال، وبسط، وبُسَاط، وثنْى، وثُنَاء، وزاد وزاد ابن بري: وظهر، وظُهَار، وبرئ، وبُراء. لم أجده فى كتبه، وينظر: تاج العروس: ١٢٧/٢٦.

وجمع العَرْق على عِراق كما في حكاية ابن الأعرابي هو الأقيس، والأصح لأن (عِراق)، على زنة (فِعال) بكسر ففتح من غير تشديد، من أوزان جموع الكثرة، ومفردات هذا الجمع كثيرة على وزن (فَعْل)، أو (فَعْلِة) اسماً، أو صفة ليست فاؤهما، ولا عينهما ياء، نحو كعب، وكعاب، وثوب، وثياب، وقصعة، وقصاع، وصعب، وصعاب، وضخم، وضخام، ومن هذه المفردات أيضاً عَرْق، وعِراق، بناء على ما شابهه من مفردات، ومن هنا يظهر أثر حكاية ابن الأعرابي في معرفة صحة هذا الجمع، وقياسيته .

أما إن كان المفرد معتل الفاء، أو العين بالياء فجمعه على فِعَال نادر لا يقاس عليه، نحو: يَعْر، ويِعَار، وضيف، وضِيَاف [١].

جمع حائط على زنة (فاعل) جمع كثرة على فِعال (حياط):

الحائط: الجدار، لأنه يحوط ما فيه [٢]، وقيل: الحائط: البستان من النخل إذا كان عليه جدار[٣]، وبه فُسِّر حديث طلحة: "فإذا هو في الحائط، وعليه خميصة "[٤]، وقيل: الحائط: ناحية باليمامة [٥].

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/٤٠، والهمع: ٣/٣١٥، والألفية: ٦٦.

(٢) ينظر: المحكم (ح و ط): ٣/٤٨٣.

(٣) ينظر: اللسان (ح و ط): ٣/٣٩٥، وتاج العروس: (ح و ط): ٩/٢٢٠.

(٤) ينظر: صحيح مسلم: ٣/١٦٧٤، وصحيح ابن حبان: ١٠/٣٩٤.

(٥) ينظر: اللسان (ح و ط): ٣/٣٩٥، وتاج العروس (ح و ط): ٩/٢٢٠.

وحائط: (فاعل) اسم لا يعقل على أربعة أحرف ثانيه ألف زائدة، وما كان كذلك فالقياس فيه أن يجمع على فواعل من صيغ منتهى الجموع، فيقال في جمعه حوائط، كخاتم، وخواتم، وجائز، وجوائز، وخالفة، وخوالف، وناصية، ونواص، ونافقة، ونوافق[1] إلا ما كان منه معتل العين، واللام فيجمع على مثال (فَعَالى) بفتح الفاء، واللام، كزاوية، وزوايا، وراوية، وروايا، وحاوية وحوايا[2].

وقيل في جمع حائط: حيطان[3]. قال سيبويه: وكان قياسه حوطانا [4].

وقال الجوهري: " صارت الواو في الحيطان ياءً؛ لانكسار ما قبلها " [5].

قال الرضي: " قياس فاعل – بفتح العين، وكسرها – في الاسم فواعل قياساً لا ينكسر، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسرة كطوابيق؛ وقد جاء فُعْلان كحُجْران، وفِعْلان كجِنَان، والأول أكثر، أي مضموم الفاء، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة إلى الكسرة لتسلم الياء " [6].

(١) قال ابن الصائغ: " ولـ (فاعل) كـ (طوابع)، ولمذكر لا يعقل كـ (صواهل) وشذ منه للمذكر العاقل (فوارس)، و (سوابق)، ومنه صفة لمؤنث كـ (حوائض)، و " صواحب " اللمحة في شرح الملحة: ٢١٥/١.

(٢) ينظر: اللسان (ح و ط): ٣٩٥/٣، وتاج العروس: (ح و ط): ٢٢٠/٩.

(٣) ينظر: المحكم (ح و ط): ٤٨٣/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٦١٤/٣، والمحكم (ح و ط): ٤٨٣/٣.

(٥) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: ١١٢١/٣، والمحكم (ح و ط): ٤٨٣/٣.

(٦) شرح الشافية: ١٥١/٢ – ١٥٢ بتصرف.

وحكى ابن الأعرابي[1] في جمعه حياط على زنة (فِعَال) بكسر ففتح من غير تشديد، وهذا الوزن من أوزان جموع الكثرة، وهو جمع لستة أنواع[2] ليس منها فاعل.

ومما سبق يتضح أن جمع حائط على حِياط كما في حكاية ابن الأعرابي هو جمع غير قياسي؛ لأن مفرده وهو (حائط) على وزن (فاعل) ليس من الأوزان المشهورة التي يأتي عليها وزن (فِعال) جمعاً.

ولكن حكاية ابن الأعرابي هنا لها أثرها في جعل هذا الجمع من الجموع الواردة في لغة العرب.

(١) ينظر: اللسان (ح و ط): ٣/٣٩٥، وتاج العروس (ح و ط): ٩/٢٢٠.

(٢) الأول: اسم، وصفة ليست عينها ياء على وزن فَعْل أو فَعْلة، فالاسم ككعب وكِعاب، والصفة كصعب، وصعبة، وصعاب.

الثاني: اسم صحيح اللام غير مضاعف على وزن فَعَل أو فَعَلَه كجمل، وجمال، ورقبة ورقاب.

الثالث: اسم على وزن فِعْل كذئب، وذئاب، وبئر، وبئار.

الرابع: اسم على وزن فُعْل ليست عينه واواً، ولا لامه ياء كرمح، ورماح، وريح، ورياح، ودهن، ودهان.

الخامس: صفة صحيحة اللام على وزن فعيل، أو فعيلة ككريم، وكريمة، وكرام.

السادس: صفة على وزن فَعْلان، أو فَعْلى، أو فُعْلانة كعطشان، وعطشى، وعطشانة، فجمعها عِطاش، وريان، وريّا، وريَّانة فجمعها: ريان.

وما جمع على فِعَال من غير ما ذكر فهو على غير القياس، وذلك: كَراع، وراعية، ورعاء، وقائم، وقائمة، وقِيام. ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/٣٩، ٤٠.

جمع حافة على زنة فَعْلة على فَعْل (حَيْف):

حافة[١] كل شيء: ناحيته[٢]. قال اللغويون: والجمع: حِيَف على القياس[٣].

ولا أدري وجه هذا حيث إن (حِيَف) على زنة (فِعَل) من أمثلة جمع الكثرة بكسر أوله، وفتح ثانيه، ويطرد فِعَل جمعاً لاسم تام على (فِعْله) بالكسر، والسكون، نحو: فِرْقة، وفِرَق، وحجة، وحجج، وكسرة، وجمعها كِسَر، وقِرْبة، وجمعها قِربٌ.

فخرجت الصفة نحو (صِغْرة)، و (كِبْرة)، وغير التام، وهو المحذوف منه إما الفاء نحو: عدة، أو اللام نحو لثة [٤]، وقاسه الفراء[٥] في (فِعْلى) اسما نحو ذِكْرى، وذِكر، وفَعْلة بفتح الفاء يائي العين نحو ضَيْعة وضِيَع.

وحافة على زنة (فَعْلة) ليست من مفردات الجمع الذي يأتي على زنة (فِعَل) فجمعها على (حِيَف)، كجمع حاجة على حِوج يحفظ، ولا يقاس عليه.

إلا أن يكون (حِيَف) جمعاً لـ (حِيْفة) على زنة (فِعْلة)، يقال: حِيْفة الشيء: ناحيته [٦]. فهو جمع مطرد في مفرده.

ونقل ابن منظور، وغيره عن ابن الأعرابي [٧] أنه حكى عن بعض العرب جمع حافة على (حَيْف).

---

(١) الحافة، والحَوْف: الناحية، والجانب وهذه الكلمة يائية، وواوية. ينظر: اللسان (ح ي ف): ٣٩٧/٣.

(٢) ينظر: المحكم (ح ي ف): ٤٥٠/٣، ٢٣/٤، واللسان (ح ي ف): ٣٩٧/٣.

(٣) وقد تكون كلمة (حافة) جمعاً إذا كانت من: حاف عليه في حكمه حيفا، بمعنى: مال، وجار، ورجل حائف، جمعها: حافة، وحُيَّف، وحُيُف. ينظر: المحكم (ح ي ف): ٤٥٠/٣.

(٤) ينظر: الهمع: ٣١٥/٣، وشرح الأشموني: ١٨٤/٤، وشرح ابن عقيل: ٩٦/٤.

(٥) ليس فى معانى القرآن وينظر: الهمع: ٣١٥/٣.

(٦) ينظر: اللسان (ح ي ف): ٣٩٧/٣.

(٧) ينظر: المحكم (ح ي ف): ٤٥٠/٣، واللسان: (ح ي ف): ٣٩٧/٣.

قال ابن منظور: " ... وحافة كل شيء: ناحيته، والجمع: حِيَف على القياس وحَيْف على غير قياس، ومنه: حافتا الوادي، وتصغيره: حويفة، وقيل: حيفة الشيء: ناحيته. وحكى ابن الأعرابي عن بعض العرب: جاءنا بضيحةٍ سَجَاجَةٍ[1] ترى سواد الماء في حَيْفها.

وحافتا اللسان: جانباه ... "[2].

وإذا كان وزن (فِعَل) سماعياً يحفظ في نحو حاجة، وحِوج، وحافة، وحِيَف فهو سماعي أيضاً فيما حكاه ابن الأعرابي من قولهم " حَيْف "، ولا يقاس عليه، ولا خلاف بين العلماء في أن جموع الكثرة كلها سماعية، ولا تجمع قياساً [3] إلا أنها قد تطرد في بعض المفردات دون بعض.

فحكاية ابن الأعرابي لها أثرها هنا أيضًا فى جعل هذا الجمع من الجموع الواردة عن العرب.

(١) إذا كثر ماء اللبن فهو الضيح والضياح، فإذا جعله أرق ما يكون فهو السجاج. ينظر: الدلائل فى غرائب الحديث: ٢/٦٩٤.

(٢) اللسان (ح ي ف): ٣/٣٩٧ بتصرف.

(٣) ينظر: الهمع: ٣/٣٢٥.

جمع غدية على زنة فعيلة على فعائل (غدايا):

الغدية كعشية[١]، ونقل عن ابن الأعرابي[٢] أنه قال: هي لغة في الغدوة كضحية لغة في ضحوة، وغدوات محركة هو جمع غداة كقطاة، وقطوات، وغديات هو جمع غدية، وأنشد:

ألا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّيَةْ ∴ غَدِيَّاتُ قَيْظٍ، أو عَشِيَّاتُ أَشْتِيَهْ[٣]

وأما غدايا فقد حكى ابن الأعرابي [٤] أنه جمع غدية، فإذا كان كذلك فغدية، وغدايا كعشية، وعشايا، فيكون (غدايا) جمع تكسير على وجهه؛ لأن فعيلة [٥] بابه أن يكسر على فعائل.

وذهب بعضهم إلى أن (غدايا) جمع غدوة [٦]. وهو مردود لأمرين:

أحدهما: أن الغدايا إذا جعلت جمعا للغدوة كان القياس غداوى بإثبات الواو.

الآخر: كون غدوة ثلاثياً، ومفرد فعائل لابد أن يكون على أربعة أحرف، أحدهما حرف لين غير تاء التأنيث؛ لأنها في حكم الكلمة المستقلة و (غدو) جمع غدوه، بحذف الهاء. والغدو جمع غداة نادرة [٧].

والذي عليه أكثر أهل اللغة[١] أن الغدايا ليست جمع غدية كما يقول ابن الأعرابي، وأن المراد به جمع الغداة، وهو لا يجمع على الغدايا إلا أن العرب قد

---

(١) ينظر: اللسان: ٢٧/١٠، وتاج العروس: ١٤٥/٣٩.

(٢) ينظر: المحكم: ٤٣/٦، وتاج العروس: ١٤٥/٣٩.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة فى: لسان العرب (ع س ا): ٢٢٨/٩، و(غ د ا): ٢٧/١٠، وتاج العروس (ع ش ا)، و(غ د ا).

(٤) ينظر: اللسان: ٢٧/١٠، وتاج العروس: ١٤٥/٣٩.

(٥) هو وزن غدية، وعشية.

(٦) ينظر: تاج العروس: ١٤٥/٣٩.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

نطقت بعدة ألفاظ غيرت مبانيها؛ لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا: الغدايا، والعشايا إذا قرنوا بينهما، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا: الغدوات، وقالوا: هنأني الشيء، ومرأني، فإن أفردوا قالوا: أمرأني، وقالوا: فعلت به ما ساءه وناءه، فإن أفردوا قالوا: أناءه.

وقد أيد أبو حيان ابن الأعرابي فيما ذهب إليه حيث نص في تذكرته[٢] على أن الغدايا في قولهم: إنى لآتيه بالغدايا، والعشايا ليست من باب المطابقة بين اللفظين لأجل التوافق، وازدواج الكلام، وليس جمع غداة، وإنما جمع غدية بمعنى غداة.

وقد رد ابن منظور – في اللسان –[٣] ما حكاه ابن الأعرابي ونص على أن هذه الحكاية لم يحكها غيره، وأن الغدايا في قولهم: إني لآتيه بالغدايا، والعشايا، هو جمع الغداة، إلا أنهم جمعوه على غدايا إتباعاً للعشايا، ولولا ذلك لم يجز تكسير فعَلة على فعائل، وأن الذي حملهم على ذلك هو أنهم يؤثرون المحاكاة، والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس، وجعل من ذلك قوله (ﷺ): " ارجعن مأزورات غير مأجورات "[٤] وقولهم: عيناء حوراء، فكذلك قولهم: إني لآتيه بالغدايا، والعشايا – جمعوا الغداة على غدايا إتباعاً للعشايا.

ثم عقب على ذلك بقوله: " فإذا كانوا يفعلون مثل ذلك محتشمين من كسر القياس فأن يفعلوه فيما لا يكسر القياس أسوغ، ألا تراهم يقولون: رأيت زيداً، فيقال: من زيداً؟ ومررت بزيدٍ، فيقال: من زيدٍ؟ ولا عذر في ذلك إلا محاكاة اللفظ ..."[٥].

---

(١) ينظر: المحكم: ٤٣/٦، واللسان: ٢٧/١٠، ودرة الغواص: ٧٩، والمزهر: ٢٩٦/١ – ٢٧٠.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة: ٢٣.

(٣) ينظر: اللسان: ٢٧/١٠.

(٤) ينظر: مصنف عبدالرزاق الصنعاني: ٤٥٦/٣.

(٥) مصنف عبدالرزاق الصنعاني: ٤٥٦/٣

مما سبق ذكره يتبين لي رجحان ما قاله ابن منظور وغيره من جمهور أهل اللغة من أن الغدايا في قولهم: إني لآتيه بالغدايا، والعشايا هو جمع الغداة، وليس جمع غدية كما حكى ابن الأعرابي ؛ إذ لم يحكها غيره ، والغداة لا تجمع على الغدايا، ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه، ولفظ العشايا[1]، فإذا أفردوه لم يكسروه، وهذا من سنن العرب في كلامهم، وقد سماه اللغويون بالازدواج.

وقال فيه السيوطي: " ... ومن سنن العرب المحاذاة، وذلك أن تجعل كلاماً ما بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً، وإن كانا مختلفين، فيقولون: الغدايا، والعشايا، فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا، ومثله قولهم: أعوذ بك من السامّة واللامّة، فالسامّة من قولك: سَمَّتْ النعمة إذا خَصّتْ، واللامّةُ أصلها من ألمَّتْ، لكن لما قرنت بالسامة جعلت في وزنها ... " [2].

فقد أثرت حكاية ابن الأعرابي فى هذا الخلاف الذي دار بين اللغويين والصرفيين في جمع غدية على غدايا .

(١) ينظر: المحكم: ٤٣/٦.

(٢) المزهر: ٢٦٩/١ – ٢٧٠.

الجمع بين علامتي تأنيث في كلمة:

أجمع الصرفيون على أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى نون النسوة يبقى حرف المضارعة ياء ولا يبدل تاء [١] فيما عدا قراءة شاذة وردت في البحر[٢] وهي ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [٣] بالتاء في (يتفطرن).

ونظير ذلك ما رواه أبو عمرو الزاهد في نوادر ابن الأعرابي[٤] من قولهم: الإبلّ تَشْمَمْن بالتاء أيضاً.

وقد وصف الزمخشري قراءة (تتفطرن) بالغرابة، ورواية: تَشْمَمْن بالندرة حيث قال: " وروى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة (تتفطرن) بالتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر. روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تَشْمَمْن " [٥].

وقال أبو حيان: " ... وهي قراءة شاذة، وتشممن حرف نادر " [٦].

ويظهر مما سبق أن إبدال التاء من الياء في المضارع المسند إلى نون النسوة كما في قراءة (تتفطرن) شاذ عن القياس والاستعمال، قال الدماميني[٧]: " ولا يقال في القراءة الشاذة إنها مما وجد فى كتاب الله – تعالى – إذ لا يثبت كتاب الله – تعالى – إلا بالقطع " فلا دليل في القراءة لجواز الجمع بين علامتي تأنيث؛ لأن العرب لا تجمع بين علامتي التأنيث فلا تقول: النساء تقمن، ولا الوالدات

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٦/٤، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة: ١١٠.

(٢) ينظر: البحر: ٤١٨/٦.

(٣) من الآية [٩٠] من سورة: مريم، وينظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٥، وشواذ القراءات للكرماني: ٣٠٤.

(٤) ينظر: الكشاف: ٢٠٨/٤، ومفاتيح الغيب: ١٤٤/٢٧، والارتشاف: ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩.

(٥) الكشاف: ٢٠٨/٤.

(٦) الارتشاف: ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩.

(٧) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٤٩/٣.

ترضعن والوجه فيه تأكيد التأنيث كتأكيد الخطاب في: أرأيتك، ومثله ما رواه أبو عمرو الزاهد في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تشممن [١].

التذكير في لفظ " حرب ":

المعروف عند أهل اللغة أن الحرب نقيض السلم – مؤنثة، قال الأزهري في تهذيب اللغة [٢]: " أنثوا الحرب؛ لأنهم ذهبوا بها إلى المحاربة، وكذلك السلم يذهب بها إلى المسالمة فتؤنث ".

وحكى ابن الأعرابي [٣] في " الحرب " التذكير. وأنشد:

وَهْوَ إِذا الحَرْبُ عَفَا عُقابُهُ ∴ كُرْهَ اللِّقَاءِ تَلْتَظِى حِرَابُهُ[٤]

وقد علق الزبيدي على هذه الحكاية بقوله: " والأعرف تأنيثها، وإنما حكاية ابن الأعرابي نادرة، وعندي أنه حمله على معنى القتل أو الهرج، والجمع حروب، ويقال: وقعت بينهم حرب، وقامت الحرب على ساق ... " [٥].

(١) ينظر: روح المعاني: ١٢/٢٥.

(٢) تهذيب اللغة: ٢١/٥.

(٣) ينظر: المحكم: ٣١٢/٣، واللسان: ١٠٠/٣، وتاج العروس: ٢٤٩/٢، ونسبت هذه الحكاية الحكاية إلى المبرد في الصحاح: ١٠٨/١.

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في: اللسان (ح ر ب): ١٠٠/٣، و(ع ق ا): ٨٠/١٥، و(ل ظ ي): ٢٤٨/١٥، و(هـ ق ا): ٣٦٢/١٥، وشرح شواهد الشافية: ٩٨.

(٥) ينظر: تاج العروس: ٢٤٩/٢.

وقد ذكر الصرفيون[١] أنه عند تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي من تاء التأنيث فإنه يجب إلحاق التاء به[٢] بشرط أن لا يلتبس بغيره[٣]، وذلك نحو: سن، ويد، وعين، وأذن يقال في تصغيرها: سنينة، ويدية، وعيينة، وأذنية، وقد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير، ومنها الحرب قالوا في تصغيرها: حريب.

وقال ابن سيده – في المخصص – [٤]: " الحرب أنثى يقال في تصغيرها: حريب بغيرها... ".

وكان المبرد قد تأول تصغير (حرب) على حريب، بأن المقصود في الأصل هو المصدر من قولك: حربته حرباً، فلو سمينا امرأة حرباً لم يجز في تصغيرها إلا حريبة [٥].

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٥٤/١، وشرح الشافية: ٢٤١/١، والتحبير في التصغير والنسب: ٣٢.

(٢) لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والأصل في نحو شمس أن تكون بعلامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث؛ ولذلك وجب ردها في التصغير، واختص رد التاء بالثلاثي لخفة لفظه، فأما الرباعي فلم ترد فيه التاء لطوله فصار الطول بدلاً من تاء التأنيث. ينظر: أسرار العربية: ١٥٤/١.

(٣) فإن كان لحاق التاء يؤدي إلى التباس الاسم بغيره فإنه يمتنع لحاق التاء بالاسم المصغر نحو: شجر، يقال في تصغيره: شجير، لئلا يلتبس بتصغير المفرد شجرة. ينظر: التحبير في التصغير والنسب: ٣٢.

(٤) ينظر: ٩/١٧، وحاشية شرح الشافية: ٢٤١/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٨٦/١.

ومثل حرب في الشذوذ: درع، وقوس، وفرس، وتصغيرها: دريع، وقويس، وفريس، وكلها أسماء ثلاثية مؤنثة، صغرت بغير تاء التأنيث، والقياس رد التاء عند تصغيرها؛ لأنها لا تلتبس بغيرها [1].

قال أبو البركات الأنباري: " إنما لم تلحق التاء في التصغير ما كان ثلاثياً؛ لأنه أجرى مجرى المذكر؛ لأنه في معناه، وذلك؛ لأن القوس في معنى العود، والفرس يطلق على المذكر، والمؤنث، والمذكر هو الأصل فبقي لفظ تصغيرها على أصله ... " [2].

مما سبق ذكره يتبين لي أن الحرب نقيض السلم – مؤنثة كما نص على ذلك أكثر أهل اللغة، ويؤيد ذلك عود الضمير عليها مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [3] وأن تصغيرها على (حريب) بغير هاء شاذ، وحملهم على ذلك أنها أجريت مجرى المذكر؛ لكونها في الأصل مصدراً، وأما حكاية ابن الأعرابي التذكير فيها فنادر، ومحمول على معنى القتل، أو الهرج.

تصغير جيران على أجيار:

جيران على زنة (فِعلان) جمع تكسير للكثرة، مفردها جار[4]. وقد أجمع الصرفيون على أن جمع التكسير للكثرة لا يدخله التصغير.

فإن أريد تصغيره فلا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة ككلاب وأكلب، وفلوس وأفلس، أو لا، كدراهم، ودنانير، ورجال، فالثاني يرد إلى واحده ويصغر ذلك

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢٤١/١ – ٢٤٢.

(٢) أسرار العربية: ١٥٤/١.

(٣) من الآية [٤] سورة: محمد.

(٤) الجار: المجاور والذي أجرته من الظلم، والمجير، والمستجير، والشريك في التجارة وزوج المرأة، وهي جارته، وفرج المرأة، وما قرب من المنازل، والاست كالجارة، والمقاسم، والحليف، والناصر. ينظر: القاموس المحيط: (ج و ر).

الواحد، ثم ينظر فإن كان ذلك الواحد عاقلاً مذكر اللفظ، والمعنى جمعته بالواو، والنون كرجيلون في تصغير رجال، وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالألف، والتاء مذكراً كان ككتيبِّات في كُتُب، أو مؤنثاً كقديرات في قُدُور.

وكذا إن اتفق أن يكون عاقلاً مؤنث اللفظ مذكر المعنى أو عاقلاً مذكر اللفظ مؤنث المعنى، فيجوز اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى كجرحى، وحمقى فيقال: جريحون وأحيمقون وجريحات، وحميقاوات، وكذا تقول في حائض، حويضات، وإن لم تجمع (حائض) جمع السلامة.

وأما في القسم الأول وهو جمع الكثرة الذي له من لفظه جمع قلة فنحن بالخيار بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته، وتصغيره، وذلك كما في تصغير (كلاب) و (فلوس) على أكيلب، وأفيلس، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد، وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو، والنون، أو بالألف والتاء كما في ذلك القسم سواء[١].

وقد نقل أهل اللغة عن ابن الأعرابي[٢] أنه حكى في تصغير جيران: أُجَيّار، بضم ففتح مع تشديد التحتية.

وقد حكم الزبيدي على هذا التصغير بأنه نادر، أو شاذ، حيث قال – في تاج العروس –: " وتصغير أُصْلان الذي هو جمع أصيل: أُصَيْلان، وهو نادر، كما قالوا في تصغير جيران أُجَيّار "[٣]، ونقل عن السيرافي قوله: " لأنه إنما يصغر من الجميع ما كان على بناء أدنى العدد، وأبنية أدنى العدد أربعة: أفعال، وأفعُل، وأفعلة، وفِعلة، وليست أصلان واحدة منها فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ"[٤].

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢٦٦/١، ومعجم القواعد العربية: ٢١٢/١.

(٢) ينظر: تاج العروس: ٤٨٨/١٠، والمزهر: ٨٢/٢.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: شرح السيرافي: ١٢٨/٥، وتاج العروس: ٤٥٠/٢٧.

والتحقيق أن تصغير جيران على أجيار في حكاية ابن الأعرابي ليس نادراً، أو شاذاً كما زعم الزبيدي، وإنما هو تصغير موافق لما ذكره الصرفيون من أن الجمع الكثير في التصغير يرد إلى الجمع القليل، فقد رد (جيران) إلى (أجْوار) فقال لما صغر: أجيوار، ثم قلب الواو ياء، وأدغم كما تقول في تصغير: أثياب إذا اجتمعت الواو، والياء، والسابق ساكن قلبت الواو ياء [١]، وأدغمت نحو يوم، وأيام، والأصل: أيوام، وكويت الدابة كيا، والأصل كويا [٢].

وأما رد " جيران " جمع كثرة إلى (أجوار) جمع قلة فجمع صحيح مستعمل؛ لأن مفرده وهو (جار) على زنة (فَعْل)، لكنه معتل العين، وما كان كذلك فلا يستحق أن يجمع على (أفعُل)[٣]، وإنما قياسه أن يجمع على أفعال، نحو سيف وأسياف، وثوب وأثواب، وباب، وأبواب، ومنه جار، وأجوار[٤].

قال سيبويه: " وأما ما كان (فَعْلا) فإنه يكسر على (أفعال) إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاع، وأقواع، وتاج، وأتواج، وجار، وأجوار، وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فِعلان، وذلك نحو: جيران، وقيعان، وتيجان ... " [٥].

وقد ورد في كلام العرب استعمال أجوار جمع قلة استغناء به عن جيران، وقال ابن جني [١]: " فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة، أنشد الأصمعي:

---

(١) ينظر: المزهر: ٨٢/٢.

(٢) إلا أربعة أحرف مستثناة من هذا القلب: حيوان قبيلة، وحَيْوَة اسم رجل، وعوى الكلب عوية واحدة، وضيوان، وهو السنّور، وما عدا ذلك فمدغم إلا قولهم في أسود: أسيود، وأسيّد. أي: إن علة عدم القلب في أسيود أن الياء ليست أصلا، وأما القلب في أسيد فشاذ للعلة نفسها. ينظر: المزهر: ٨٢/٢.

(٣) راجع مسألة جمع (فَعْل) مضعف كـ (عَمّ) على أَفْعُل صـ: من هذا البحث.

(٤) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١٦٢/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٩٠/٣.

مَذَمَّةُ الْأَجْوَارِ وَالْحُقُوق ... "[٢]

وذكره أيضاً ابن الأعرابي فيما أحسب "[٣].

ومن هنا تكون حكاية ابن الأعرابي لها أثرها البين في صحة تصغير جيران على أجيار؛ لأنه تصغير موافق لما جرى عليه الصرفيون في تصغير الجمع الكثير برده إلى الجمع القليل ثم تصغيره.

إبدال حرف مكان آخر في مكانه:

من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ومن أمثلته: مدحه، ومدهه، وفرس، رفلٌ، ورفنٌ، وهو كثير مشهور[٤].

والإبدال في اللغة: مصدر قولك: أبدلت الشيء من الشيء، أي: أقمته مقامه، واستبدل الشيء بغيره، وبدله به، إذا أخذه مكانه، والبادلة التبادل[٥].

---

(١) الخصائص: ٢٦٨/١.

(٢) من الرجز، ولم أقف عليه إلا فى الخصائص ٢٦٨/١.

(٣) لعله إشارة إلى ما حكي عن ابن الأعرابي من تصغير جيران على أجيار.

(٤) ينظر: الصاحبي: ١٥٤/١.

(٥) ينظر: اللسان (ب د ل)، والإتمام في الإعلال، والإبدال، والإدغام دراسة تصريفية تطبيقية، د/ علي أحمد طلب، ود/ محمد عبدالنبي صـ١٥٣.

والإبدال في اصطلاح الصرفيين: هو جعل حرف مكان آخر مطلقاً [١].

والإبدال بهذا المعنى يشمل الإبدال اللازم، والكثير، والشاذ، والإبدال لقصد الإدغام من كل نوع أقيم حرف مقام آخر في مكانه [٢].

وأما الإبدال القياسي، فيقال في تعريفه: هو جعل حرف من حروف " هدأت موطيا " مكان آخر بشروط معينة [٣].

والإبدال نوعان: الأول: هو الإبدال للإدغام، ويكون عند اجتماع حرفين متقاربين، فإنه يتم إبدال أحدهما من الآخر؛ ليتم التماثل بينهما، ويتسنى الإدغام، وهو يدخل في جميع حروف العربية إلا الألف؛ لأنها ساكنة لا تدغم، ولا يدغم فيها.

والغالب في هذا النوع إبدال الأول من الثاني، وذلك كإبدال التاء صاداً في ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ [٤] وأصلها (يختصمون).

الثاني: الإبدال المجرى، وهو الذي يقع لغير الإدغام[٥]، ويشتمل على ما يأتي[٦]: يأتي[٦]:

١- الإبدال الشائع غير الضروري في التصريف، وهو ما كثر في بعض اللهجات العربية كعجعجة قضاعة[٧]، وعنعنة تميم[١]، وكشكشة ربيعة[٢]، وكسكسة وكسكسة هوازن وبكر[٣].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٩٧/٣.

(٢) ينظر: الإتمام في الإعلال، والإبدال، والإدغام: ١٥٣.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) من الآية [٤٩] سورة: يس.

(٥) ينظر: الهمع: ٦٣٣/٢، والإتمام في الإعلال، والإبدال، والإدغام: ١٥٣.

(٦) ينظر: السابق.

(٧) هي إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف نحو قول الزاجر:

٢- الإبدال القياسي الضروري في التصريف، وهو الذي يوقع تركه في المخالفة وحروفه تسعة جمعت في قولك: هدأت موطيا. كما مر.

٣- الإبدال الشاذ: وذلك كإبدال النون لاما نحو قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلالاً أُسَائِلُهَا ∴ عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ(٤)

فكلمة (أصيلالا) أصلها (أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس.

٤- إبدال قليل كإبدال الصاد من السين نحو قولهم في (سقر): صقر. ويدخل تحت هذا النوع من الإبدال ما حكاه ابن الأعرابي فيما يأتي:

خالي عويف وأبو علج ∴ المطعمان اللحم بالعشج

ينظر: سر الصناعة: ١٨٧/١، والصاحبي: ٣٠، والإتمام في الإعلال، والإبدال، والإدغام: ١٥٣.

(١) هي إبدال الهمزة عيناً كقولهم: عِنّك في إنّك. ينظر: شرح الشافية: ٢٠٢/٣.

(٢) هي إبدال الكاف الواقعة ضمير المؤنث شيناً نحو: أي أمر جاء بش، يريدون أي أمر جاء بك ؟ ينظر: شرح الشافية: ١٩٩/٣

(٣) هي إبدال الكاف الواقعة ضمير المؤنث سيناً نحو: أبوس، وأمُّس يريدون: أبوكِ، وأمكِ. ينظر: الإتمام في الإعلال، والإبدال، والإدغام: ١٥٣.

(٤) من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه: ١٤، والكتاب: ٣٦٤/١، ٣٢١/٢، والمقتضب: ٤١٤/٤، وشرح المفصل: ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، وشرح الجاربردى مجموعة الشافية: ٣٢٣/١.

١) إبدال الميم من النون في كلمة (مجيث):

قال ابن سيده: " ويقولون: خبيث مجيث. كذا حكى ابن الأعرابي، وأحسبه لغة في نجيث أبدل من النون " [١].

٢) إبدال الهمزة واواً، وإدغامها، وقلبها ياء:

حكى ابن الأعرابي: " الحمد لله على ريتك " كنِيَّتِكَ ، [٢]، أي: رؤيتك بإبدال الهمزة واواً، وإدغامها، وقلبها ياءً.

٣) إبدال السين تاء في قولهم: خات يخوت:

قال ابن فارس: " (خوت) الخاء ، والواو، والتاء أصل واحد يدل على نفاذ، ومرور بإقدام، يقال: رجل خَوّات إذا كان لا يبالي ما ركب من الأمور... ويقال: ما زال الذئب يختات الشاة بعد الشاة، أي: يختلها، ويعدو عليها، فأما ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: خات يخوت إذا نقض عهده، فيجوز أن يكون من الباب، كأنه نقض ومَرّ في نهج غدره، ويجوز أن يكون التاء مبدلة من سين، كأنه خاس، فلما قلبت السين تاءً غُيّر البناء من يخيس إلى يخوت " [٣].

ويعرف الحرف المبدل من الحرف الأصلي بأمور[٤]:

أولاً: أمثلة الاشتقاق: ويعني بأمثلة الاشتقاق، الأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الإبدال كـ " تراث " فإن أمثلة اشتقاقه في ورث يرث وارث موروث وجميعها مشتق من الوراثة كما أن تراث مشتق منها فدل على أن الواو أصل والثاء بدل منها.

---

(١) المخصص: ٢١٥/٤.

(٢) تاج العروس: ١٠٤/٣٨.

(٣) مقاييس اللغة: ٢٢٥/٢.

(٤) ينظر: المنصف: ٢٣١/١، والممتع: ٢٢٠/١، وشرح الشافية: ١٩٧/٣ – ١٩٩، والإتمام في الإعلال والإبدال والإدغام: ١٥٣.

ثانياً: الرجوع إلى التصاريف: يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه فإذا وجدت كلمتين بمعنى واحد لا يختلفان إلا في حرف واحد فيجوز أن يكون الحرفان أصليين، أو يكون أحدهما أصلاً، والآخر مبدل منه، وتصاريف الكلمة هي التي تدلنا إلى معرفة الأصل، فإذا ثبت الحرفان في جميع التصاريف حكم بأصالة كل منهما، وإذا غلب أحدهما كان الغالب هو الأصل، والثاني هو المبدل منه فمثلاً: جدف، وجدث معناهما (القبر) جاءتا بمعنى واحد إلا أنهم قالوا في الجمع أجدث، وأجداث بالثاء فقط، فدل على أن الثاء أصل، والفاء مبدل منه.

ثالثاً: قلة الاستعمال: يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر، فإن كان أحدهما أقل استعمالاً من الآخر فذلك الحرف في الأقل استعمالاً بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً، مثال ذلك الثعالب، والثعالي، والأرانب، والأراني.

رابعاً: لزوم بناء مجهول، أي: يعرف الإبدال بأننا لو لم نحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول، وذلك نحو: هراح الدابة وهراق الماء، فالهاء فيهما بدل من الهمزة، والأصل أراح، وأراق وإذا لم نقل بذلك لزمنا أن نحكم بأن الهاء أصل لا بدل، وهذا يترتب عليه أن وزن الكلمتين (هفعل)، وهو وزن مجهول لا يعرفه علماء التصريف.

ومما سبق يتضح أن ما جاء في حكاية ابن الأعرابي في قولهم: نجيث مجيث بإبدال الميم من النون فهو من باب اختلاف اللغات كما نص على ذلك صاحب المخصص [1].

---

(١) ينظر: المخصص: ٤/٢١٥.

وأما حكاية ابن الأعرابي: (الحمد لله على ريتك كنيتك) أي: رؤيتك بإبدال الهمزة واواً، وإدغامها، وقلبها ياء، فهذا الإبدال غير قياسي، لأنه ليس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة واواً [1].

وقد ذكر اللغويون أن (الرؤية) بالضم: إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس، الأول: (النظر بالعين) التي هي الحاسة وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾[2] فإنه مما أجري مجرى الرؤية بالحاسة، فإن الحاسة لا تصح على الله تعالى، وعلى ذلك قوله: ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ ﴾[3] والثاني: بالوهم والتخيل نحو: أرى إن زيداً

(١) لأن الهمزة إنما تبدل واواً إبدالاً قياسياً في موضعين:

الأول: في مثل (هِراوة)، وهو أن تكون لام المفرد واواً ظاهرة غير معتلة فتبدل عند الجمع واواً نحو هِراوة، وجمعها هَرَاوي، والأصل هرائو، بقلب الألف التي في المفرد همزة بعد ألف الجمع، ثم تبدل الواو ياء، لوقوعها متطرفة بعد كسرة فصارت: هرائيُ، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، فصارت هراءَى، ثم تقلب الياء ألفاً، فصارت هراءا، ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده، فصار هَرَاوَى.

الثاني: تبدل الهمزة واواً إذا اجتمع في كلمة همزتان، وكانت الأولى هي المتحركة بضمة، والثانية ساكنة، ففي هذه الحالة يجب إبدال الثانية مدة تجانس حركة الأولى، وهي الضمة فتبدل الثانية واواً، وذلك نحو: أُأْثر فتقول: أوثر.

أو أن يكون الهمزتان متحركتين، وأن يكونا في غير موضع اللام، وأن تكون الهمزة الثانية مفتوحة، والأولى مفتوحة، أو مضمومة، في هذه الحالة تبدل الثانية واواً نحو: أوادم جمع (آدم) والأصل: أأدَم، ونحو: أويدم تصغير آدم، والأصل أُأَيدم.

فأبدلت الهمزة الثانية واواً في المثالين مع أن الهمزة الأولى مفتوحة في المثال الأول، ومضمومة في الثاني. ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل: ١٢١/٤.

(٢) من الآية [١٠٥] سورة: التوبة.

(٣) من الآية [٢٧] سورة: الأعراف.

منطلق، والثالث: بالتفكر نحو: ﴿ إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ ﴾[1]. والرابع بالقلب: أي بالعقل[2] وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾[3].

قال الجوهري: " الرؤية بالعين يعدي إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم يتعدى إلى مفعولين، يقال: رأى زيداً عالماً " [4].

وقال الراغب: " رأى إذا عُدّيَ إلى مفعولين اقتضى معنى العلم، وإذا عُدّي بإلى اقتضى معنى النظر المؤدي إلى الاعتبار، وقد رأيته أراه رؤية بالضم، ورأيا، وراءة، مثال راعة، وعلى ذه الثلاثة اقتصر الجوهري " [5].

وقيل: رَأيْة كرؤية، قال ابن سيده: " وليست الهاء فيها للمرة الواحدة إنما هو مصدر كرؤية إلا أن تريد المرة الواحدة فيكون رأيته رأية كضربته ضربة، وإما لم ترد فرأية كرؤية، وليست الهاء للواحد، و (رؤيانا) بالضم هكذا هو في النسخ، والذي في المحكم: ورأيته رئيانا كرؤية، هذه عن اللحياني، وضبطه بالكسر فانظره " [6].

وقال الزبيدي: " ارتأيته، واسترأيته، كرأيته أعني من رؤية العين " [7].

وقال الكسائي: " اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت، واسترأيت وارتأيت في رؤية العين، وبعضهم يترك الهمز، وهو قليل، والكلام العالي الهمز، فإذا جئت إلى الأفعال المستقبلة أجمع من يهمز ومن لا – على ترك الهمز، وقال: وبه نزل

(١) من الآية [٤٨] سورة: الأنفال.
(٢) ينظر: تاج العروس: ١٠٢/٣٨.
(٣) من الآية [١١] سورة: النجم.
(٤) الصحاح: ٢٣٤٧/٦، وتاج العروس: ١٠٣/٣٨.
(٥) تاج العروس: ١٠٣/٣٨.
(٦) المحكم: ٣٣٨/١٠، وتاج العروس: ١٠٣/٣٨.
(٧) تاج العروس: ١٠٣/٣٨.

القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾[١]، ﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى ﴾[٢]، و﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ ﴾[٣]، و﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾[٤] إلا تيم الرِّباب، فإنهم يهمزون مع حروف المضارعة، وهو الأصل "[٥].

فواضح مما تقدم أن الهمزة في الفعل (رأى) ثابتة في جل تصاريف الكلمة، وقليل من يترك الهمز، مع ملاحظة أنها لم تقلب واواً في أيٍّ من التصاريف.

وقد وجه ابن سيده حكاية ابن الأعرابي (الحمد لله على ريتك، كنيتك) بإبدال الهمزة واواً وإدغامها، وقلبها ياء بقوله: " صنعة، وحقيقتها أنه أراد: رؤيتك فأبدل الهمزة واواً إبدالاً صحيحاً فقال: رويتك ثم أدغم؛ لأن هذه الواو قد صارت حرف علة بما سلط عليها من البدل، فقال: رَيَّتك، ثم كسر الراء المجاورة الياء فقال: رِّيتك ..."[٦] وهذا توجيه حسن.

وأما حكايته في: خات يخوت، فإن كانت التاء أصلاً بمعنى أنه نقض عهده، ومَدَّ في نهج غدره فهي على بابها، ولا إبدال فيها، وإن كانت التاء مبدلة من سين، والأصل: خاس، ومضارعه، يخيس، فلما قلبت السين تاء غُيِّر البناء من يخيس إلى يخوت [٧].

---

(١) من الآية [٥٢] سورة: المائدة.

(٢) من الآية [٧] سورة: الحاقة.

(٣) من الآية [١٠٢] سورة: الصافات.

(٤) من الآية [٦] سورة: سبأ.

(٥) تاج العروس: ١٠٤/٣٨.

(٦) المحكم: ٣٣٨/١٠.

(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٢٥/٢.

وقد بين أبو الطيب اللغوي هذا النوع من الإبدال فقال: " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد.

والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكملة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدرة عيناً كقولهم: أن عَنْ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون " [١].

وقد ذكر أحد الباحثين الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإبدال فقال: " وقد انتهت الدراسات اللغوية قديماً، وحديثاً إلى أنه من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، وأن لهذا الإبدال أسباباً ترجع إلى اختلاف اللهجات العربية، والتطور الصوتي لبعض الأصوات العربية الناتج عن بعض عيوب النطق، واختلاف الزمان، والمكان، والحياة الاجتماعية، والمخالفة الصوتية، والمماثلة الصوتية، وهذان الأخيران يتم بهما الانسجام الصوتي داخل بنية الكلمة... " [٢].

قلب الذال دالا وإدغامها كقولهم: الدِّكر في جمع دكره:

تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاء الكلمة دالاً، أو ذالاً، أو زياً فيقال: ادّان، وأزدان، والأصل: ادتان من دان، وازتان من زاد.

ومن هذا الإبدال أيضاً قولهم ادّكر، والأصل: اذتكر من ذكر، ويجوز فيه الإدغام [٣] فيقال: ادَّكر، ويدّكر، ومدّكر، وادّكار [٤].

---

(١) المزهر في علوم اللغة: ٢٥٦/١.

(٢) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري: ١٨/١٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٢٧/٢، ٢٨٧/٣.

(٤) وسبب الإبدال هو استثقال النطق بالتاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة، والتاء مهموسة، مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وذلك الحرف هو الدال. ينظر: شرح الشافية: ٢٨٧/٣، والأجوبة الجلية: ١٤٢/٤.

وحكى ابن الأعرابي [١] " الدِّكَر " بالدال في جمع " دكره " وإنما هو على (الذَّكَر) في جمع ذِكْره، قال الشاعر:

يَا لَيْتَ لِي سَلْوَةً يُشْفَى الْفُؤَادُ بِهَا ∴ مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَر[٢]

بالدال يريد (الذَّكَر) جمع ذِكره. قال ابن جني: " وليس هنا ما يوجب البدل إلا أنه لما رآهم يقلبونها في ادّكر ويدّكر وادكار، ونحو ذلك ألف فيها القلب فقال أيضاً الدَّكر، ولهذا نظائر في كلامهم " [٣] اهـ.

وقال ابن سيده – في المحكم –: "... وأما اذكر وادكر، فإبدال إدغام، وأما فـ " الذِّكر " و " الدِّكَر " لما رأوها قد انقلبت في (اذكر) الذي هو الفعل الماضي قلبوها في " الدّكر " التي هي جمع... " [٤].

وأما الدِّكْر بكسر فسكون فقال اللغويون: هو لعبة يلعب بها الزنج، والحبش، وهو أيضاً لغة لربيعة في الذِّكْر، وهو غلط منهم، حملهم عليه ادكر[٥]، ونفى ابن الأعرابي[٦] " الدِّكْر "، وقد حكاه سيبويه[٧].

---

(١) ينظر: المحكم (درك): ٧٨٧/٦، واللسان (د ك ر): ٣٨١/٤.

(٢) من البسيط، وهو لتميم بن مقبل فى ديوانه: ٧٤، وروايته من (الذكر) بالذال المعجمة، وسر الصناعة: ١٨٨/١، والمقرب: ١٦٧/٢، والممتع: ٣٥٩/١.

(٣) سر الصناعة: ١٨٨/١.

(٤) المحكم (د ك ر): ٧٨٧/٦.

(٥) ينظر: القاموس المحيط (د ك ر)، واللسان (د ك ر): ٣٨/٤.

(٦) ينظر: المحكم (د ك ر): ٧٤٨/٦، وتاج العروس: (د ك ر): ٣٠٨/١١.

(٧) قال في الكتاب: ٤٧٧/٤: " وأما الدّكر فإنهم كانوا يقلبونها في مدكر وشبهه، فقلبوها هنا، هنا، وقلبها شاذ شبيه بالغلط " اهـ.

قال الليث بن المظفر: " الدّكْر ليس من كلام العرب، وربيعة تغلط في الذِّكْر فتقول: دِكْر بالدال، إنما الدِّكَرُ، بتشديد الدال على ما ذكره ثعلب[١] جمع دكرة بكسر فسكون، أدغمت لام المعرفة في الذال فجعلتا دالا مشددة. فإذا قلت: دِكر، بغير ألف ولام المعرفة قلت: ذِكر بالذال المعجمة وجمعوه على الذكرات بالذال أيضاً ... " [٢].

مما سبق يتضح أن الدِّكر بتشديد الدال كما في حكاية ابن الأعرابي – جمع ذِكره أدغمت اللام في الذال فجعلتا دالا مشددة، فإذا قيل: دِكر بغير لام فلابد أن يكون بالذال المعجمة.

إبدال الهمزة واواً، وإدغامها في واو فَعُول كَقَيُوّ في قيوء:

ذكر اللغويون أن: القيوء: ما قيأك، ورجل قيوء: كثير القيء[٣]، وقيوء على زنة (فعول) لامه همزة، وحكى ابن الأعرابي[٤]: قَيُوّ، وقال: هو على مثال عَدُوّ.

وقَيُوّ في حكاية ابن الأعرابي فيها إبدال الهمزة واواً، وإدغامها في واو فعول، وليس هذا من مواضع إبدالها.

قال ابن منظور تعقيباً على هذا: " فإن كان إنما مثله بعدو في اللفظ فهو وجيه، وإن كان ذهب به إلى أنه معتل، فهو خطأ، لأنا لا نعلم قييتُ، ولا قَيْوتُ، وقد نفى سيبويه، قَيْوتُ، وقال: ليس في الكلام مثل حَيوتُ... " [٥].

(١) لم أقف عليه فى المجالس، وينظر: تهذيب اللغة (د ر ك): ١٠/١٠٩.

(٢) تاج العروس: (د ر ك): ١/٢٨٠.

(٣) ينظر: المحكم: ٦/٥٩٧، وتاج العروس: ١/٢٨٠.

(٤) ينظر: المحكم: ٦/٥٩٧، واللسان: ١١/٣٦٧، وتاج العروس: ١/٢٨٠.

(٥) اللسان: ١١/٣٦٧.

فواضح أن ابن منظور يرى أن ابن الأعرابي إن كان يقصد بـ (قَيُوّ) أنهم استعملوه فعلاً معتلاً نحو قييتُ، وقَيْوتُ فهو خطأ، ويدل على ذلك قول سيبويه: " ليس في الكلام مثل حيوت " أي أنه لا يوجد في كلام العرب حَيْوتُ، ولا ما جرى مجراها مما عينه ياء، ولامه واو [١].

وقد وجه ابن منظور حكاية ابن الأعرابي (قَيُوّ) بأنه مخفف من: رجل قيوء كمقروّ من مقروء [٢]. وقال: " إنما حكينا هذا عن ابن الأعرابي ليحترس منه، ولئلا يتوهم أحد أن " قَيُوّاً " من الواو، أو الياء، ولاسيما وقد نظره بعدُوّ، ونَهُوّ، ونحوهما من بنات الواو والياء ... " [٣].

ويؤيد ما ذهب إليه ابن منظور قول الأصمعي: "... وليس في الكلام فعول مما لام الفعل منه واو فتأتي في آخره واو مشددة، وأصلها واوان .. إلا عدو، وقلو، ورجل لَهُوّ عن الخير، ورجل نهُوّ عن المنكر " [٤].

وحكى عن بعض أصحابه: ناقة رغُوّ، أي: كثيرة الرغاء [٥].

نخلص مما سبق إلى أنه ليس في كلامهم لفظة عين فعلها ياء، ولام فعلها واو، وقد نفى سيبويه مثل حَيْوت [٦]، وأما (قَيُو) في حكاية ابن الأعرابي فهو مخفف من رجل قيوء، كمقروّ في مقروء.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٩٩/٤، واللسان: ٣٦٧/١١.

(٢) ينظر: اللسان: ٣٦٧/١١.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ١٦٤/١.

(٥) ينظر: السابق

(٦) وأما ما أجازه أبو عثمان في الحيوان من أن تكون واوه غير منقلبة عن الياء وخالف فيه الخليل، وأن الخليل، وأن تكون واوه أصلاً غير منقلبة فمردود عليه عند جميع النحويين لادعائه مالا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور. ينظر: اللسان: ٤٢٨/٣.

الخاتمة

أحمد الله – تعالى – حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد خرجت من دراستي لهذا الموضوع بعدة نتائج أهمها ما يلي:

١- أن حكايات ابن الأعرابي قد اشتملت على العديد من أبواب النحو والصرف وهي أبواب: الإعراب، والبناء، وأفعال المقاربة، والتعدي، واللزوم، والمفعول المطلق، والاستثناء، والإضافة، والقسم، والممنوع من الصرف، وإعراب الفعل، والإلحاق، وأحرف الزيادة، وجمع التكسير للقلة أو الكثرة، والتذكير والتأنيث، والتصغير، والإعلال، والإبدال.

٢- أن كثيراً من حكايات ابن الأعرابي لها أثر في القاعدة النحوية والصرفية ويظهر ذلك جلياً في المسائل الآتية:

أ) قبول حكاية ابن الأعرابي بناء هيدِ على الكسر في قولهم: هيدِ مالك، وكذلك هاد، ويشهد لذلك ما رواه يعقوب، وابن بري.

ب) قبول حكاية ابن الأعرابي استعمال (لا مثل ما) استعمال لاسيما، وأنها تشاركها في معناها، وفي أحكامها الإعرابية.

ج) قبول حكاية ابن الأعرابي جواز كسر سين عسى إذا أسندت إلى تاء الضمير، أو نون النسوة، أو نا الفاعلين، إلا أن الفتح أولى؛ لأنه الأصل.

د) أثبت البحث أن ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: بهرهم الله أى غلبهم، هو الأفصح، مما يدل على أن المصدر فى قولهم: بهراً، منصوب بفعل مستعمل لا مهمل.

هـ) أن ابن الأعرابي في حكاية (لم أبال) بإثبات الألف قد آثر القياس على ما كثر استعماله في كلام العرب.

و) رجح البحث جواز صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة للضرورة استدلالاً بما أنشده ابن الأعرابي من تنوين " دنيا " في قول الشاعر " دنيا تنفع ".

ز) أن جمع العَرْق على عِراق كما في حكاية ابن الأعرابي هو الأقيس، والأصح.

ح) أثبت البحث أن تصغير جيران على أجيار كما حكى ابن الأعرابي تصغير موافق لما ذكره الصرفيون، وليس نادراً، أو شاذاً.

٣- أورد ابن الأعرابي بعض المفردات مجموعة جمع كثرة نحو حياط جمع حائط، وحَيْف جمع حافة، وهذا كله نادر يحفظ ولا يقاس عليه، لأن جموع الكثرة كلها سماعية، ولا تجمع قياساً إلا أنها قد يكثر اطرادها في بعض المفردات دون بعض.

٤- رد البحث ما حكاه ابن الأعرابي بأن الغدايا في قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا – هو جمع غدية، والصحيح أنه جمع الغداة إلا أن العرب كسروه على ذلك للمطابقة بين لفظه، ولفظ العشايا، وهذا من سنن العرب في كلامهم، وسماه السيوطي بالمحاذاة.

٥- أن اجتماع علامتي تأنيث في كلمة ممتنع في كلام العرب أما حكاية ابن الأعرابي (الإبل تشمَمْن) فشاذ عن القياس والاستعمال ويحمل على تأكيد التأنيث كتأكيد الخطاب في قولهم: أرأيتك.

٦- أن الإبدال الوارد في حكايات ابن الأعرابي من قولهم: خبيث مجيث، وقولهم الحمد لله على ريتك، كنيتك، وقولهم: خات يخوت، هو إبدال قليل، وهي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد.

٧- أن دراسة الحكايات العربية قد يكون له أثره في القاعدة النحوية أو الصرفية؛ لأنها حكايات نقلها العلماء عن العرب، فهي بذلك نوع من السماع الذي هو أصل مهم من أصول النحو العربي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم (جل من أنزله).

٢- ابن طاهر، وآراؤه النحوية: د/ أحمد محمد عبد الله – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٣- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للعلامة الدمياطى الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، وصححه: محمد على الضباع.

٤- الإتمام في الإعلال والإبدال والإدغام دراسة تصريفية تطبيقية: د/ علي أحمد طلب، ود/ محمد عبد النبي، بدون طبعة.

٥- أثر اللهجات العربية في النحو العربي، رسالة ماجستير، إعداد: ليلى بركبس محمد أبو الغنم، كلية اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية.

٦- الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل لحسين بن أحمد بن عبيد الله، بدون طبعة.

٧- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، الناشر: عالم الكتب.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تح: د/ رجب عثمان محمد – كلية آداب بنى سويف، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدنى، ط: الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٩- أساس البلاغة للزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

١٠- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، عنى بتحقيقه: محمد بهجة البيطار – من أعضاء المجمع العلمى العربى.

١١- إسفار الفصيح للهروي (ت ٤٣٣هـ)، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ

١٢- الأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، من دون تاريخ.

١٣- إصلاح المنطق لابن السكيت، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط: الأولى ١٩٨٧م.

١٤- الأصول فى النحو لابن السراج النحوى البغدادى (ت ٣١٦هـ)، تح: د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٥- الأعلام لخير الدين الزركلى، ط: دار العلم للملايين، بيروت، ط: العاشرة، والطبعة: الحادية عشرة ١٩٩٥م.

١٦- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف، ط: دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م.

١٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى النحوى (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى المصرى (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

١٩- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى (ت ٨٠٢هـ)، تح: د/ طارق الجنابى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بدون تاريخ.

٢٠- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب النحوى (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)، تح وتقديم: د/ موسى بناى العليلى، مطبعة: العانى، بغداد، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامى.
٢١- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى، ط: دار الفكر، تح: جماعة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣٣هـ / ١٩٩٣م.
٢٢- البديع في علم العربية لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د/ فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.
٢٣- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع (٥٩٩ - ٦٨٨هـ)، تح: د/ عياد بن عيد الثبيتى، ط: دار الغرب الإسلامى، ط: الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٢٤- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية ومطبعة: عيسى البابى الحلبى، القاهرة، ط: الأولى ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى، تح: عبد الكريم الغرباوي، ط: الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، الكويت.
٢٦- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط: الأولى ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦، القاهرة، والثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، بيروت، والثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٢٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تح: د/ بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ٢٠٠٣م.

٢٨- التحبير في التصغير والنسب والوقف وهمزتي الوصل والقطع لطلاب الفرقة الثالثة: أ.د/ مصطفى محمد سليم الكاملي، كلية اللغة العربية بجرجا.
٢٩- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) لشهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهرى المقرى اللغوى المالكى (ت ٦٩١هـ)، تح: د/ عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى، سنة النشر: ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م
٣٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصارى، تح: د/ عباس مصطفى الصالحى، ط: دار الكتاب العربى، ط: الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٣١- تذكرة النحاة لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى (٦٥٤ – ٧٤٥) تح: د/ عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٣٢- التصريح على التوضيح خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو لابن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية العلامة المتقن الألمعى المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه.
٣٣- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
٣٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامة الدمامينى (٧٦٣ – ٨٢٧هـ / ١٣٦٢ – ١٤٢٤م)، تح: د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى.

٣٥- تهذيب كتاب الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، المؤلف: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، ط: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٦- تهذيب اللغة للأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

٣٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، شرح وتح: أ.د/ عبد الرحمن على سليمان، جامعة الأزهر، دار الفكر العربى، ط: الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٣٨- الجاسوس على القاموس: أحمد فارس أفندي، صاحب الجوائب، الناشر: مطبعة الجوائب – قسطنطينية ١٢٩٩هـ.

٣٩- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه: د/ عبد المنعم خفاجة، منشورات الكتب العصرية، ط: الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٤٠- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، ط – دار الجيل – بيروت.

٤١- الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: صهيب عبد الجبار، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٨/١٥م [الكتاب غير مطبوع].

٤٢- جمهرة اللغة لابن دريد، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: الأولي ١٩٨٧م.

٤٣- الجنى الدانى فى حروف المعاني للمرادى، تح: د/ فخر الدين قباوة – الأستاذ / محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولي ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٤٤- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك – ضبط وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعى – إشراف: مكتبة البحوث والدراسات – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٤٥- حاشية الشهاب الخفاجى، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، من دون تاريخ .

٤٦- حكايات الكسائي، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد: الخامس عشر، د/ حماده محمد حسين بودى.

٤٧- الحكاية في العربية، رسالة ماجستير لحامد حاجي حمزة – كلية الآداب – جامعة بغداد.

٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط: الرابعة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٤٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى، تح: محمد على النجار، ط: الثالثة، مزيدة ومنقحة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، والثانى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، والثالث ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٥٠- دراسات في تصريف الأفعال لطلاب الفرقة الأولى: د/ رايف على إبراهيم، كلية اللغة العربية بجرجا.

٥١- درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٥٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط: الأولى ١٩٨١م.

٥٣- الدلائل في غرائب الحديث، لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (ت ٣٠٢هـ)، تح: د/ محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٥٤- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفوران، دار المسلم ١٩٩٨م.

٥٥- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (٩٠ – ١٧٦هـ) تح: محمد نفاع حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مكتبة: د/ مروان العطية.

٥٦- ديوان النابغة الذبيانى (زياد بن معاوية) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط: : الثانية ١٩٧٧م.

٥٧- ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثانية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٥٨- ديوان تأبط شراً، وأخباره، تح: على ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامى، ط: الأولى ١٩٨٤م.

٥٩- ديوان تميم بن مقبل، تح: د/ عزه حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٠- ديوان جرير بن عطية، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط: الثالثة، بدون تاريخ.

٦١- ديوان عمر بن أبى ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ط: الأولى بالم، ط: الوطنية في بيروت ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م.

٦٢- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦٣- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، والسبع المثانى للآلوسى البغدادى (ت ١١٢٧هـ)، تح: محمد حسين الغرب، ط دار الفكر.

٦٤- السبعة فى القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) تح: د/ شوقى ضيف، ط: دار المعارف، ط: الثانية، لا تاريخ.
٦٥- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى، تح: د/ حسن هنداوى، دار القلم – دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٦٦- سير أعلام النبلاء للذهبى، أشرف على تحقيقه/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٢هـ.
٦٧- شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.
٦٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل (٦٩٨ – ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث، ط: جديدة منفحة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
٦٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك لأبى الحسن الأشمونى ومعه حاشية الصبان، تح: د/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٧٠- شرح التسهيل لابن مالك (٦٠٠ – ٦٧٢هـ)، تح: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٧١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى بكر الأنبارى (محمد بن القاسم)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط: الرابعة ١٩٨٠م.
٧٢- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مكتبة المتنبى – القاهرة.
٧٣- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى (٥٩٧ – ٦٦٩هـ)، الشرح الكبير، تح: د/ صاحب أبو جناح، الجزء الأول ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، والجزء

الثانى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامى.

٧٤- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى، تح: أحمد أمين، وعبد السلام هارون مبطعة: لجنة التأليف والترجمة، ط: الثانية ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م.

٧٥- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى النحوى (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧٦- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي، مطبعة المدينة المنورة، من دون تاريخ.

٧٧- شرح شواهد المغنى للسيوطى (عبد الرحمن بن الكمال)، منشورات دار مكتبة الحياة، لا طبعة، لا تاريخ.

٧٨- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستراباذى (ت ٦٨٦هـ)، تح: د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٧٩- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلى، وعلى سيد على، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ٢٠٠٨م / ١٤٢٩هـ.

٨٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، لا ناشر، لا بلدة، ط: الثالثة ١٩٧٧م.

٨١- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت : ٥٧٣هـ) تح : د حسين بن عبد الله العمري وآخرين ، ط : دار الفكر

المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٨٢- شواذ القراءات للشيخ محمد أبى نصر الكرماني، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت – لبنان، من دون تاريخ.

٨٣- الصاحبى فى فقة اللغة وسنن العرب فى كلامها لأحمد بن فارس، حققه وقدم له: مصطفى الشويحى، منشورات مؤسسة بدران، ط: الأولى ١٩٦٣م.

٨٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٨٥- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٣هـ)، تح: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٨٦- طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: محمد تميم الزغبي، الناشر دار الهدى، جدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٨٧- علل النحو لأبى الحسن الوراق، تح: محمود محمد محمود نصار، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٨٨- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى، تح: د/ مهدى المخزومى، وإبراهيم السامرائى، دار الرشيد للنشر بالعراق، لا تاريخ.

٨٩- القاموس المحيط للفيروزآبادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٩٠- الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد، مؤسسة المعارف – بيروت.

٩١- الكتاب، كتاب سيبويه، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة، مطبعة: المدنى، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م.

٩٢- كثرة الاستعمال وأثرها في النحو، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، إعداد/ عبد الناصر عبد الدايم.

٩٣- الكشاف للزمخشرى، ط: دار الفكر، ط: الألى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٩٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب، تح: د/ محيى الدين رمضان مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٩٥- اللامات للزجاجى (عبد الرحمن بن إسحاق)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: الثانية ١٩٨٥م.

٩٦- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى (٥٣٨ – ٦١٦هـ) الجزء الأول، تح: غازى مختار طليمات، والجزء الثانى، تح: د/ عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٩٧- لسان العرب لابن منظور (٦٣٠ – ٧١١هـ)، ط: دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى، عنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدى، ط: الثالثة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٩٨- اللمحة فى شرح الملحة لمحمد بن الحسن بن الصائغ (٦٤٥ – ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدى – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة، وهى موجودة بالمكتبة الجعفرية ببنى عدى.

٩٩- المثال في تصريف الأفعال لطلاب الفرقة الأولى: أ.د/ على أحمد طلب، كلية اللغة العربية بأسيوط.

١٠٠- مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردى وحاشية ابن جماعة الكنايى على الشرح، ط: عالم الكتب – بيروت.
١٠١- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: د/ عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
١٠٢- مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى القاهرة، بدون تاريخ.
١٠٣- المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠٤- المذكرات النحوية لعبد الرحمن بن عبد الرحمن الأهدل ١٤٢٦هـ.
١٠٥- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، لا تاريخ.
١٠٦- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: د/ محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة الجزء الأول، ط: الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، والجزء الثانى، ط: الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع: دار المدنى للطباعة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٤م.
١٠٧- مسائل الخلاف النحوي في كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبي الربيع، جمعا ودراسة، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بأسيوط للباحث/ عرفه عبد الرحمن سلطان.
١٠٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

١٠٩- المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي – الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية ١٤٠٣هـ.

١١٠- معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار.

١١١- معانى القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د/ عبد الجليل شلبى، منشورات المكتبة العصرية – بيروت – صيدا.

١١٢- معجم القواعد العربية لعبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ).

١١٣- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار النشر : دار الدعوة، تح: مجمع اللغة العربية.

١١٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

١١٥- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

١١٦- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية محمود بن أحمد العينى، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لا طبعة، لا تاريخ.

١١٧- المقتضب لأبى العباس المبرد (٢١٠ – ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى.

١١٨- المقرب لابن عصفور الإشبيلى (ت ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجوارى – عبد الله الجبورى، ط: الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
١١٩- الممتع فى التصريف لابن عصفور الإشبيلى، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: الرابعة ١٩٧٩م.
١٢٠- المنصف لأبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى البصرى، تح: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى ١٣٧٣هـ.
١٢١- الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت – لبنان ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
١٢٢- النحو الوافي لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط: الخامسة عشرة.
١٢٣- نزع الخافض في الدرس النحوي: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، من دون طبعة.
١٢٤- نزهة الطرف في شرح بناء الأفعال في علم الصرف لصادق بن محمد البيضانى ١٤٢١هـ ٢٠١١م.
١٢٥- النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهرى، رسالة ماجستير للباحث: حمدى عبد الفتاح السيد بدران، كلية اللغة العربية بالمنصورة.
١٢٦- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير – العثمانية ١٣١١هـ.
١٢٧- اَلْهِدَايَةُ فِي النَّحْوِ، إعداد: اَلْمَجْمَعُ العِلميُّ الإسلاميُّ، حقَّقه وعلَّقَ عليهِ: علي ابن نايف الشَّحُّود.

١٢٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطى (ت ٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

١٢٩- الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركى مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

١٣٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تح: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت.